أثر تفعيل التعديلات الدولية في تقرير مراقب الحسابات غير المعدل على قرار منح الائتمان بالبنوك في مصر – دراسة تجريبية

د/ حنان محمد إسماعيل يوسف
أستاذ المحاسبة المساعد–كلية التجارة– جامعة الإسكندرية
Email: Hanan.ismail@alexu.edu.eg

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر تفعيل التعديلات الدولية في تقرير مراقب الحسابات غير المعدل وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 700 (المعدل) لسنة 2015 على قرار منح الائتمان بالبنوك المصرية، وذلك من خلال دراسة تجريبية على عينة من 42 من موظفي أقسام الائتمان في البنوك التجارية في مصر. ولتحقيق الهدف من البحث قام الباحث بتصميم حالة تجريبية 2×2×2 between subjects، لاختبار أثر التغيرات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد على قرار منح الائتمان مقارنة بالتقرير الحالي غير المعدل في مصر، وكذلك اختبار أثر مستوى خبرة والتأهيل العلمي لمانحي الائتمان كمتغيرين معدلين للعلاقة والأثر التفاعلي لهما، على العلاقة محل الدراسة.

اعتمد الباحث على الاختبارات اللامعلمية لاختبار فروض البحث، وتوصلت نتائج الاختبارات الإحصائية إلى وجود تأثير معنوي لتفعيل هذه التعديلات على قرار الموافقة على أو رفض منح الائتمان، كما له تأثير معنوي على القرارات الائتمانية المتعلقة بتحديد مبلغ القرض، معدل الفائدة، فترة الاستحقاق. إلا أنه لم يتضح أثر تقرير مراقب الحسابات الجديد على قرار تحديد قيمة الضمانات للحصول على القرض، وأن اختلاف مستوى خبرة مانحي الائتمان له تأثير على العلاقة بين تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد وقرار منح الائتمان، كما أشارت النتائج الإحصائية إلى أن اختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانحي الائتمان كان له تأثير على إدراك موظفي الائتمان للمعلومات الإضافية والشفافية في تقرير مراقب الحسابات الجديد، مما أثر على بعض قراراتهم الائتمانية. وأخيرا، أشارت نتائج الدراسة التجريبية إلى أن الأثر التفاعلي لمتغيري مستوى خبرة والتأهيل العلمي معاً لمانحي الائتمان على العلاقة محل الدراسة هاما مقارنة بالأثر المعدل للعلاقة لكل منهما على حدا.

الكلمات المفتاحية: معيار المراجعة الدولي 700 (المعدل) لسنة 2015، خبرة مانحي الائتمان، التأهيل العلمي لمانحي الائتمان، المحتوى المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات، قرار منح الائتمان.

The effect of activating the international changes in the unmodified auditor report on lending decision in commercial banks In Egypt – an experimental study

Abstract:

This research aimed to study and test the effect of activating the international changes in the unmodified auditor's report according to the International Auditing Standard 700 revised in 2015 on lending decision in commercial banks in Egypt, through an experimental study on a sample of 42 employees of lending departments in banks in Egypt. To achieve the aim of the research, the researcher designed an experimental case 2 x 2 x 2 between subjects, to test the effect of changes in the form and content of the new auditor's report on lending decision compared to the current unmodified report in Egypt, as well as, to test the impact of the level of experience and the scientific qualification of lenders as two moderators variables of the relationship and the interactive effect of them on the study relationship.

The researcher relied on non-parametric tests to analyze the research hypotheses. The statistical tests results found a significant effect to prefer the international changes on the lending decision, and it also had a significant impact on the lending decisions related to determine the loan amount, Interest rate, maturity period. However, it was not clear the impact of the new auditor's report on the decision to determine the value of the securities, and the difference in the level of experience of lenders had an impact on lending decision. The statistical results indicated that the difference in the level of the scientific qualification of lenders had an Impact on lenders officers' perception of additional information and transparency in the new auditor's report, which influenced their lending decisions. Finally, the results of the experimental study indicated that the interactive effect of the variables of the level of experience and scientific qualification for lenders on the study relationship is significant compared to the modified effect of the relationship for each of them separately.

Keywords: International Standard on Auditing (ISA) 700 revised in 2015, lenders experience, Lenders' scientific qualification, the information content of the auditor's report, the lending decision.

1-مقدمة:

يعد تقرير مراقب الحسابات وسيلة الاتصال الأساسية بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، وهو الأداة الرئيسية للاستقرار المالي والثقة في السوق المالية، يقدم مراقبو الحسابات رأياً مهنياً مستقلاً عما إذا كانت القوائم المالية تعطى صورة حقيقية للوضع المالي للشركة، الذي يتخذه المستثمرون كأساس لإصدار أحكام سليمة، والتي بدورها تعزز كفاءة أسواق المال، ومن ثم تعد الوظيفة الأساسية لعملية المراجعة تخفيض تكاليف الوكالة (Boolaky and Quick 2016) . وقد أدى تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، في السنوات الأخيرة، إلى توجيه أصابع الاتهام إلى مهنة المحاسبة والمراجعة نتيجة عدم إعطاء مراقبي الحسابات إشارات تحذيرية بخصوص الظروف الاقتصادية للشركات ومدى تعرضها لمخاطر الافلاس وعدم الاستمرارية (Kwon et al. 2018). مما وضع المهنة أمام أزمة بشأن المصداقية والثقة في ملاءمة المعلومات التي يتضمنها تقرير مراقب الحسابات في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وفي هذا الشأن، أشار Boolaky and Quick (2016) إلى أنه لو كان تقرير مراقب الحسابات أكثر نفعية، لكان بإمكان مستخدمي القوائم المالية التي تم مراجعتها التعرف على العديد من المخاطر وتجنبها.

بناءً على دراسة تحليلية لما يقرب من 90 دراسة أصدرت بين 2007 إلى 2011 ترتبط بجودة عملية المراجعة وبمدى ملاءمة تقرير مراقب الحسابات لقرارات أصحاب المصالح، استنتجت دراسة Mock et al. (2013) أن أصحاب المصالح يرون أن تقرير مراقب الحسابات مهم، لكنهم يرغبون في مزيد من المعلومات عن مراقب الحسابات، وعملية المراجعة، والقوائم المالية متضمنة مناقشات وتحليلات الإدارة Management Discussion and Analysis (MD&A)، وفيما يتعلق بالمعلومات المرغوبة عن المراجعة، وجدت الدراسة أن أصحاب المصالح يرغبون في مزيد من المعلومات عن استقلالية مراقب الحسابات، إجراءات عملية المراجعة، الأهمية النسبية، ومستوى التوكيد الذى يقدمه مراقب الحسابات، أما فيما يتعلق بالمعلومات عن الشركة، يرغب أصحاب المصالح بمزيد من المعلومات عن السياسات المحاسبية، مخاطر المعلومات.

وكاستجابة لأصحاب المصالح، ولهيئات الرقابة على عملية المراجعة لزيادة الشفافية، وتعزيز المحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات، أخذ المنظمون وواضعو المعايير في معظم أنحاء

العالم خطوات لتحسين الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات بما يتجاوز مجرد التقرير عن نجاح أو فشل الوضع المالي للشركات (European Commission, 2011; FRC 2013; IAASB 2015; PCAOB 2017)، مما أسفر عن إصدار معيار المراجعة الدولي ISA700 لسنة 2015، مع حزمة من معايير المراجعة الدولية التي تلبى المتطلبات المتعلقة بقرات تقرير مراقب الحسابات[1] (IAASB,2015, ISA 700)

وقد لاقى إصدار ISA 700 لسنة 2015 " صياغة الرأي والتقرير عن القوائم المالية"[2] اهتماماً كبيراً من الدراسات المحاسبية (Levy,2018; Garcia et al.2019; Junior and Galdi 2020) التي قامت بتحليل ودراسة الفوائد والصعوبات المرتبطة بتطبيق المعيار والتبعيات الاقتصادية له على الأسواق المالية، فأوضحت تلك الدراسات وجود منافع لتطبيق هذا المعيار تتضمن زيادة شفافية ودقة التقارير المالية، وزيادة القيمة المعلوماتية التي يقدمها تقرير مراقب الحسابات، وتخفيض ممارسات إدارة الأرباح من جانب، ووجود صعوبات خاصة بتطبيق المعايير الأخرى المرتبطة بالتقرير الموسع لمراقب الحسابات expanded auditor's report منها كيفية تحديد عدد وجوهرية أمور المراجعة الرئيسية، تحديد عدد ومناطق مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، إضافة إلى تحديد مستويات الأهمية النسبية في مراجعة القوائم المالية، مع صعوبة فهم وتفسير هذه المواضيع من قبل المستثمرين غير المحترفين Non-professional investors، إضافة إلى، زيادة التزامات ومخاطر التقاضي التي يواجهها مراقبي الحسابات نتيجة تطبيق هذا المعيار، وزيادة جهد وأتعاب عملية المراجعة، من جانب آخر (Gutierrez et al. 2018).

[1] تم إدراج المتطلبات المتعلقة بتقرير مراقب الحسابات في العديد من معايير المراجعة الدولية المعدلة أو الجديدة لسنة 2015 منها؛ معيار المراجعة الدولي 701: توصيل أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات المستقل (IAASB,2015,ISA701, Communicating Key Audit matters in the Independence Auditor's report)، معيار المراجعة الدولي 705: تعديلات الراي في تقرير مراقب الحسابات المستقل (IAASB,2015, ISA705, Modification to the Opinion in the Independent Auditor's report) ، معيار المراجعة الدولي 720: مسئوليات مراقب الحسابات المتعلقة بالأمور الأخرى (IAASB, 2015,ISA 720, The Auditor's responsibilities relating to Other Information)، معيار المراجعة الدولي 570 : الاستمرارية (IAASB,2015,ISA570, Going Concern)، في إطار تحليل تقرير مراقب الحسابات الجديد، وعند ذكرها بصورة مجتمعة خلال البحث سيطلق عليها الباحث " معايير المراجعة ذات الصلة المتعلقة بتقرير مراقب الحسابات الجديد"

[2] عرف هذا المعيار في العديد من الدراسات (Trpeska et al. 2017; Gutierrez et al. 2018; Porumb et al. 2021)" بتقرير مراقب الحسابات الموسع أو الجديد"، ومن ثم استخدم الباحث هذين المصطلحين في بعض أجزاء البحث كمرادف لتقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 700 (المعدل) لسنة 2015.

يعتبر المقرضون من المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية، حيث يتخذ مانحو الائتمان قرارات تمويل الشركات بالدين بالاعتماد بصفة أساسية على المعلومات المحاسبية المقدمة لهم، وتتأثر جودة قراراتهم وصحة أحكامهم الخاصة بقرارات منح الائتمان على مدى صدق وعدالة القوائم المالية، التي يفصح عنها تقرير مراقب الحسابات، حيث يعد تقرير مراقب الحسابات الركيزة الرئيسية لإصدار أحكام ائتمان سليمة (Trpeska et al. 2017). وعلى الرغم من ذلك فإن نفعية معلومات تقرير مراقب الحسابات الموسع لقرار منح الائتمان لاقت جدلاً كبيراً بين الأكاديميين.

فمن جانب وجدت العديد من الدراسات (Litjens, et al. 2015; Boolaky and Quick 2016; Sirois et al. 2018) أن المعلومات الخاصة بمخاطر الغش والخروج عن عقود القروض، ومخاطر التحريفات الجوهرية، ومستويات الأهمية النسبية، ضمن تقرير مراقب الحسابات الجديد يمكن أن تخفض من فجوة التوقعات لمانحي الائتمان، وتساعدهم على تقييم مخاطر المقترضين بدقة أكبر، وتخفض مخاوفهم حول تعرضهم للتضليل أو الاستغلال من قبل المقترضين، حيث يوفر تقرير مراقب الحسابات الموسع، مصداقية وثقة في المعلومات عن جودة القوائم المالية، وينقل معلومات مراقب الحسابات الخاصة عن الجدارة الائتمانية للمقترضين، بما يؤثر على قرار منح الائتمان.

ومن جانب أخر، ترى بعض الدراسات (Boolaky and Quick 2016; Gutierrez et al. 2018; Cheng et al. 2019) أن المقرضين لديهم قنوات المعلومات الخاصة بهم، من خلال بنود خاصة تضاف الى عقود القروض، بحيث تسمح تلك البنود للمقرض بأن يوفر له المقترض المعلومات عن أي اتصال أو مناقشة مباشرة، أو نسخ مكتوبة للاتصالات بين المقترض ومراقب الحسابات بشأن قضايا الاقتراض، أو بشأن الوضع المالي للمقترض، ومن ثم لن يكون المقرضين في حاجة للمعلومات المتضمنة في تقرير مراقب الحسابات عن الوضع المالي للمقترض، كما أن تقرير مراقب الحسابات الموسع يقدم القليل من المعلومات الإضافية لمستخدمي التقارير المالية، وليس له قيمة معلوماتية متزايدة فيما بعد تقرير مراقب الحسابات المطبق قبل التعديلات التي أدخلها IAASB على المعيار.

هذا الجدل المحاسبي أثار دافع الباحث، لمحاولة الإجابة على تساؤل هل يؤثر تقرير مراقب الحسابات الموسع على تغيير شروط تعاقدات الدين مقارنة بتقرير مراقب الحسابات الحالي المطبق

في بيئة الممارسة المهنية المصرية؟ ويجد الباحث أن الإجابة التجريبية على هذا السؤال، ستعطى دليل مسبق ex– ante لواضعي معايير المراجعة في مصر عن مدى أهمية إجراء تعديلات على معيار المراجعة 700 الحالي[3]، بما يتلاءم مع معيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015.

2- هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل واختبار أثر تفعيل تعديلات معيار المراجعة الدولي ISA 700 لسنة 2015 على قرار منح الائتمان بالبنوك المصرية، وذلك من خلال دراسة وتحليل التعديلات في شكل تقرير مراقب الحسابات، والفقرات المستحدثــة، وتعديل محــتوى الفقرات القائمة في تقــرير مراقب الحسابات الموسع وفقاً ISA 700 لسنة 2015، مع مراعاة ما يلزم من تحليل لمعايير المراجعة ذات الصلة المتعلقة بتقرير مراقب الحسابات الجديد، كما يستهدف البحث توفير دليل مسبق لواضعي معايير المراجعة في مصر على أهمية إجراء تعديل معايير المراجعة الحالية بصفة عامة، وتعديل معيار المراجعة رقم 700 بصفة خاصة، بما يتوافق مع المستجدات التي أدخلها IAASB على معايير المراجعة الدولية، والسعي لتحقيق المزيد من التقارب الدولي في مجال المراجعة.

3- مشكلة البحث:

أهتم مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي IAASB بإصدار معيار المراجعة الدولي الخاص بتقرير مراقب الحسابات ISA 700 لسنة 2015، بهدف زيادة شفافية التقارير المالية والمحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات، ومقابلة توقعات المشاركين في الأسواق المالية عما يقدمه تقرير مراقب الحسابات فيما يتعلق بمعقولية القوائم المالية للشركات الخاضعة لعملية المراجعة (IAASB, 2012; Boolaky and Quick 2016; Gutierrez et al. 2018; Bedard et al. 2019)، وبناء على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة عن الاسئلة التالية:

ماهي التبعيات الاقتصادية والقيمة المعلوماتية المتزايدة من تعديلات IAASB لمعيار المراجعة الدولي رقم (700) على قرارات مستخدمي التقارير المالية بصفة عامة، ومانحي الائتمان بصفة

[3] تعتبر معايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار من وزير الاستثمار رقم (166) لسنة 2008 ما هي إلا تعريب وترجمة لمعايير المراجعة الدولية الصادرة في عام 2004. ولم يتم تعديلها منذ ذلك الحين، مما جعلها تعاني من فجوة كمية ونوعية.

خاصة؟ وهل تؤثر هذه القيمة المعلوماتية على قرار منح الائتمان للشركات التي تلقت تقريراً برأي غير معدل؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يوجد دليل تجريبي على مثل هذه العلاقة التأثيرية في بيئة الأعمال والممارسة المهنية في مصر؟

4- حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة واختبار تأثير تفعيل تعديلات ISA 700 الصادرة 2015 من حيث المحتوى أو الشكل على قرار منح الائتمان (دون غيره من القرارات كقرار الاستثمار في الأوراق المالية)، مع التعرض للمعايير التي تقابل المتطلبات الواردة في ISA 700 بما يخدم هدف البحث، دون التعرض للعلاقة لأثر تقرير مراقب الحسابات الجديد على أتعاب عملية المراجعة، والتأخر في إصدار تقرير مراقب الحسابات، وجودة عملية المراجعة.

5- أهمية ودوافع البحث:

تنبع أهمية **البحث العلمية** من تصديه لموضوع على قدر كبير من الأهمية وهو التغيرات الحديثة في تقرير مراقب الحسابات، والتي يتوقع أن يكون لها تأثيرات على كل من مراقب الحسابات وإدارة الشركة ومستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرين والمقرضين. كما تتضح أهمية البحث من ضرورة مواكبة معايير المراجعة المصرية مع التعديلات في معايير المراجعة الدولية لسنة 2015، مع التأكيد على الدور الإيجابي لمهنة المراجعة كمهنة مضيفة للقيمة.

وتنبع **الأهمية العملية** للبحث من تحديد وتحليل أثر معيار المراجعة الدولي ISA 700، ومعايير المراجعة ذات الصلة المتعلقة بتقرير مراقب الحسابات الجديد، على قرارات مستخدمي تقرير مراقب الحسابات خاصة، ترشيد قرارات الائتمان.

وفيما يتعلق **بدوافع البحث**، فرغم كثرتها إلا أن أهمها؛ ندرة البحوث المحاسبية في بيئة الممارسة المهنية المصرية التي تناولت أثر تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 700 لسنة 2015 تجريبيا على قرار منح الائتمان، مع تزايد الطلب من قبل أصحاب المصالح بصفة عامة، ومانحو الائتمان بصفة خاصة، على مزيد من الشفافية، وتطوير تقرير مراقب الحسابات بشكل يعكس معقولية القوائم المالية بصورة أكثر شفافية، ويرسل إشارات في حالة وجود حاجة للفت الانتباه أو مخاطر تحريفات جوهرية، ومستويات الأهمية النسبية التي أعطاها مراقب الحسابات عند مراجعة القوائم المالية، علاوة على اسم شريك المراجعة المسئول عن الاشراف على

عملية المراجعة، المتحمل لمسئولية فشل المراجعة. ومن ثم يمكن أن تشجع نتائج البحث الجهة المنوط بها إصدار المعايير في مصر على تعديل معيار المراجعة المصري رقم 700 لسنة 2008، ليواكب التعديلات في معيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015، ومسايرة التطورات الحديثة في تقرير مراقب الحسابات.

6- خطة البحث:

بناء على مشكلة وهدف البحث وحدوده فسوف يستكمل على النحو الآتي:

1/6- تحليل الدراسات السابقة الخاصة بأثر تفعيل التعديلات الدولية الجديدة في تقرير مراقب الحسابات غير المعدل على قرار منح الائتمان في البنوك المصرية، واشتقاق فروض البحث.

2/6- منهجية البحث

3/6- خلاصة البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/6- تحليل الدراسات السابقة الخاصة بأثر تفعيل التعديلات الدولية الجديدة في تقرير مراقب الحسابات غير المعدل على قرار منح الائتمان في البنوك المصرية، واشتقاق فروض البحث.

1/1/6 الدوافع المرتبطة بتضييق فجوة التوقعات والمعلومات بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية والحاجة لتعديل تقرير مراقب الحسابات.

فرق IAASB بين ثلاث فجوات بين مراقب الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، وهي فجوة التوقعات Expectation gap وتعكس الفرق بين ما يتوقعه المستخدمون من مراقب الحسابات وبين ما تعنية عملية المراجعة what an audit mean، وفجوة المعلومات Information gap التي تعكس الاختلافات بين ما يرغب به المستخدمون من معلومات، وما هو متاح لهم من خلال القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات عن تلك القوائم أو غيره من المعلومات المتاحة للمستخدمين، وفجوة الاتصال Communications gap وتعكس الاختلافات بين ما يرغب فيه ويفهمه المستخدمون، وما يتم توصيله من معلومات من جانب موفر خدمة التوكيد أو المراجعة Assurance and auditing provider، وأن هناك ضروه ملحة لتعديل معايير المراجعة الدولية بالشكل الذى يعمل على تضييق تلك الفجوات (IAASB,2011).

كما أوضحت بعض الهيئات التنظيمية كمنظمة الأوراق المالية الدولية ,(2009) IOSCO (2011) and IAASB أهمية تعديل تقرير مراقب الحسابات لزيادة المحتوى الإعلامي لهذا التقرير بإضافة معلومات تقدم رؤى meaningful insights عن الأمور التي واجهها مراقب الحسابات عند أداء عملية المراجعة، ومناقشات مراقب الحسابات مع مسئولي إعداد القوائم المالية ومسئولي الحوكمة عن تقديرات الإدارة الهامة والإفصاحات التي تتضمن أحكام مهنية معقدة من جانب مراقب الحسابات. ويقدم ذلك منفعة للمستثمرين والمقرضين عن رؤية والمعلومات الخاصة لمراقب الحسابات عن تلك الموضوعات.

كما قام (2010) CFA بإجراء مسح لآراء مجموعة من أصحاب المصالح تتضمن النقابات العمالية والمستثمرين المؤسسين والأفراد و المنظميين ينتمون لمعهد CFA، عن أهمية تعديل معايير المراجعة لضمان توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وكان 54% من العينة من الولايات المتحدة و 27% من أوروبا والشرق الأوسط و 19% من أسيا و المحيط الهادي. وأشارت نتائج الدراسة المسحية إلى رغبة 94% من المشاركين في الحصول على معلومات إضافية في تقرير مراقب الحسابات، و72% من المشاركين أشاروا أن تقرير مراقب الحسابات مهم لأغراض تحليل واستخدام القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار. كما اتفق 73% منهم على ضرورة تعديل تقرير مراقب الحسابات بما يوفر زيادة الفهم حول طبيعة عملية المراجعة ومستويات الأهمية النسبية، وأدوار كل من مراقب الحسابات والإدارة، بما يخفض من فجوة التوقعات الخاصة بمراجعة القوائم المالية. واعتقد 60% من المشاركين إلى حاجة تقرير مراقب الحسابات إلى تقديم معلومات أكثر عن مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، ورأي 57% إلى وجود حاجة لمزيد من المعلومات حول منشأة العميل.

كما أشار Mock et al. (2013) في تعليقه على على دعوة IAASB (2013) لإبداء الرأي في مسودة معايير المراجعة الدولية الجديدة والمعدلة، المتعلقة بتقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية، أنها ستؤدى بالضرورة إلى تحسين قيمة الاتصال Communicative value لتقرير مراقب الحسابات، وتوفر مزيد من الشفافية بشأن عملية المراجعة، وزيادة تركيز مراقب الحسابات على الأمور التي يتم توصيلها والتي لها نتائج مباشرة على الشك المهني لأصحاب المصالح في عملية المرجعة.

كما أوضح مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي IAASB (2015) أن تعديل تقرير مراقب الحسابات سيؤدي إلى زيادة الثقة في عملية المراجعة وفي القوائم المالية. كما يعتقد مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي إنه بالإضافة لزيادة شفافية ودعم القيمة المعلوماتية لتقرير مراقب الحسابات، فإن التعديلات في تقرير مراقب الحسابات سوف تدعم الاتصالات بين المستثمرين ومراقبي الحسابات، وبين مراقبي الحسابات و المسئولين عن الحوكمة بالشركة، وزيادة انتباه الإدارة ومسئولي الحوكمة بالشركة عن الإفصاحات في القوائم المالية، وزيادة تركيز مراقب الحسابات على الأمور التي يتم توصيلها في تقريره، بما قد يزيد من الشك المهني من جانب الهيئات الاستشارية والمراكز البحثية الدولية وأصحاب المصالح نحو تقديم ودعم تغيرات هامة في ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة.

ويرى الباحث، من النتائج السابقة مجتمعة تشير إلى وجود حاجة لمزيد من المعلومات عن عملية المراجعة والقوائم المالية المرتبطة ومنشأة عميل المراجعة وذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات، بما يخفض من فجوة التوقعات حول دور الإدارة، ودور مراقب الحسابات في عملية مراجعة القوائم المالية، مما دعى مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي لإصدار IAS 700 لسنة 2015، ضمن حزمة من معايير المراجعة المدعمة له، بهدف تضييق فجوة التوقعات بزيادة جهد المراجعة وتحديد أدق لمسئوليات مراقب الحسابات، وتضييق فجوة الاتصال بالتغيير في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وتقديم فقرات مستحدثه خاصة بمخاطر عملية المراجعة وكيفية مواجهتها، وتضييق فجوة المعلومات بزيادة الإفصاحات عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات، بما يساعد على زيادة مستوى الاعتماد على القوائم المالية التي تمت مراجعتها، وشفافية والمحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات.

وبناء على ما سبق، يتضح أنه من أهم دوافع IAASB لإصدار المعايير الجديدة والمعدلة لتقرير مراقب الحسابات أن يقدم تقرير مراقب الحسابات العديد من المعلومات التي تقدم رؤى عن أمور المراجعة والأحكام المهنية الخاصة بمراقب الحسابات، بما يؤدي لتضييق فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، وزيادة قيمة الاتصال لتقرير مراقب الحسابات، بما يوفر مزيد من الشفافية بشأن عملية المراجعة، خاصة مع اهتمام أصحاب المصالح بمعرفة المزيد من المعلومات حول مخاطر عملية المراجعة والقوائم المالية وعن منشأة العميل بصفة عامة.

2/1/6- التعديلات الدولية الحديثة على شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 بشأن صياغة الرأي والتقرير عن القوائم المالية من منظور مهني وأكاديمي[4]:

في أعقاب الأزمة المالية، طور المنظمين وواضعي المعايير في معظم أنحاء العالم (European Commission, 2011; IAASB 2015; PCAOB 2017) اقتراحات لدعم وظيفة المراجعة، لزيادة الاستقرار المالي للشركات وإعادة الثقة للأسواق المالية، أحد الاقتراحات هو زيادة نطاق تقرير مراقب الحسابات (Boolaky and Quick 2016) . الأمر الذي أسفر عن إصدار معيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015، مع حزمة من معايير المراجعة الدولية التي تلبى المتطلبات المتعلقة بقرات تقرير مراقب الحسابات، بهدف دعم القيمة المعلوماتية والملاءمة من خلال زيادة الشفافية، ومن ثم إعادة ثقة أصحاب المصالح في عملية المراجعة والقوائم المالية، مما يساهم في قوة أسواق المال (IAASB 2015).

وقد تعرض تقرير مراقب الحسابات وفقاً ISA 700 لسنة 2015 لتعديلات جوهرية، سواء من ناحية الشكل أو المحتوى، والتي كان لها العديد من الأثار على مستخدمي القوائم المالية، ولقيت جدلا واسعا في السياق الأكاديمي.

وبشأن التعديلات الحديثة في شكل تقرير مراقب الحسابات وفق معيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015، يقصد بهذه التعديلات تعديل فقرات التقرير سواء بتعديل مكان فقرات قائمة أو إضافة فقرة جديدة. وبدراسة معيار ISA 700 لسنة 2015، اتضح أن تقرير مراقب الحسابات ينبغي أن يتضمن، عنوان تقرير مراقب الحسابات المستقل والأطراف الموجه إليهم التقرير، وفقرة الرأي كفقرة أولي بالتقرير، وفقرة أساس الرأي، وفقرة الاستمرارية، وفقرة أمور المراجعة الرئيسية KAM، وفقرة المعلومات الأخرى، وفقرة مسئوليات كل من الإدارة والمعنيين بالحوكمة، فقرة مسئولية

[4] تم في هذا الجزء مناقشة التعديلات على شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفق ISA 700 لسنة 2015، الأمر الذى وجد معه الباحث ضرورة لتحليل ومناقشة معايير المراجعة ذات الصلة المتعلقة بتقرير مراقب الحسابات الجديد من منظور مهني وأكاديمي، مما يعطى رؤية شاملة لمحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد.

مراقب الحسابات، فقرة المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى، وإضافة أسم شريك المراجعة Audit partner في نهاية التقرير، وتوقيع مراقب الحسابات، وعنوان المكتب وتاريخ التقرير.

وقد اختلفت الدراســـات المحاسبية (Fakhfakh,2015; Gutierrez et al. 2018 (الذنيبات، 2019 ، من حيث تأثير وأهمية التعديلات في شكل تقرير مراقب الحسابات على منفعة مستخدمي التقرير. فأوضحت دراسة Fakhfakh (2015) إلى أن قيام مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي بتعديل معيار المراجعة ISA 700 لسنة 2015 أدى لصعوبة قراءة تقارير المراجعة بواسطة العديد من مستخدمي القوائم المالية (مشاكل في لغة التقرير Linguistic problems). وأوضحت نتائج الدراسة إلى وجود تعارض بين متطلبات المعايير الدولية، ومتطلبات لغة التقرير، وأهمية أن يوازن مراقبو الحسابات بين هذه المتطلبات عند إعدادهم لتلك التقارير، بما يزيد من أهمية التوافق في ممارسات مهنة المراجعة وتقارب وسائل توصيل نتائج عملية المراجعة.

كما أشارت دراسة Gutierrez et al. (2018) إلى زيادة اتعاب عملية المراجعة في المملكة المتحدة بنسبة 7% مع تطبيق تقرير مراقب الحسابات الجديد للشركات التي تبنت تطبيق هذا المعيار بالمقارنة بالشركات غير المتبنية للمعيار، وأوضحت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين استجابة المستثمرين لتقرير مراقب الحسابات وعدد المخاطر التي يتم الإفصاح عنها.

كما هدفت دراسة الذنيبات (2019) إلى التعرف على أهمية ومدى مساهمة التعديلات على تقرير مراقب الحسابات نتيجة معيار المراجعة الدولي رقم 700 الصادر في عام 2015 في توصيل نتيجة عملية المراجعة، وأثرها على فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات في الأردن ومستخدمي تقرير مراقب الحسابات، ومسئوليات مراقب الحسابات وإجراءات وتكلفة المراجعة. وقام الباحث باستقصاء 100 من مراقبي الحسابات والمديرين الماليين والمستثمرين المؤسسيين في الشركات المساهمة الأردنية خلال عام 2018.

وأشارت نتائج الدراسة إلى اتفاق كل من مراقبي الحسابات ومعدى القوائم المالية (المديرين الماليين) والمستثمرين المؤسسيين على أن التعديلات على تقرير مراقب الحسابات تعد مهمة لكافة المشاركين في عينة الدراسة. كما أوضحت نتائج الدراسة موافقة المشاركين في عينة الدراسة على أهمية وضع فقرة الرأي كأول فقرة في التقرير يليها فقرة جديدة منفصلة باسم فقرة أساس الرأي،

وإضافة فقرة أمور المراجعة الأساسية، وتلي تلك الفقرات كل من فقرة الاستمرارية عند استخدام الإدارة هذا الأساس ما لم تنو الإدارة تصفية الشركة أو التوقف عن العمل. وأشارت نتائج الدراسة إلى توقع مراقبي الحسابات بإن هذه التعديلات تساهم في تضييق فجوة التوقعات، وذلك بشكل أكبر من باقي الفئات، وينسجم ذلك مع مدى قبولهم لتلك التعديلات وأهميتها. كما بينت النتائج تحسن عملية توصيل نتائج تقرير مراقب الحسابات الجديد لمستخدمي هذا التقرير الجديد بالمقارنة بتقرير مراقب الحسابات قبل التعديل.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن التعديلات في التقرير تؤدي إلى زيادة مسئوليات مراقبي الحسابات وتكلفة وإجراءات عملية المراجعة من وجهة نظر الفئات الثلاث المشاركين في الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من أهمية التعديلات في تقرير مراقب الحسابات بالنسبة للقيمة المعلوماتية وتضييق فجوة التوقعات، إلا أنها تتطلب المزيد من الإفصاحات، وزيادة إجراءات وتكاليف عملية المراجعة، وبالتالي زيادة خطر ومسئوليات مراقبي الحسابات واتعاب عملية المراجعة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن إعادة هيكلة وشكل تقرير مراقب الحسابات وفق معيار ISA 700 لسنة 2015 يزيد من منفعة المشاركين في السوق المالية من استخدام تقرير مراقب الحسابات، نتيجة تضييق فجوة التوقعات وزيادة القيمة المعلوماتية لتقرير مراقب الحسابات، كما أنه توجد آثار إيجابية من الإفصاح عن عدد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، ومستوى الأهمية النسبية، ومن ثم يتوافق تقرير مراقب الحسابات الموسع مع احتياجات أصحاب المصالح للمعلومات الإضافية التي تساعدهم في زيادة جودة أحكامهم وترشيد القرارات الاقتصادية، كما أن تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار ISA 700 لسنة 2015 له بعض التبعيات السلبية، منها؛ زيادة صعوبة قراءة وفهم المستثمرين غير المتخصصين لتقرير مراقب الحسابات، كما قد تؤدى التعديلات الموسعة في تقرير مراقب الحسابات إلى زيادة خطر والمسئوليات التي تواجه مراقبي الحسابات ، وما يترتب علي ذلك من زيادة إجراءات وتكاليف واتعاب عملية المراجعة.

وبشأن التعديلات الحديثة في محتوى تقرير مراقب الحسابات وفق معيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015، فإن أهمها:

أ- الفقرات المستحدثة في تقرير مراقب الحسابات وفق معيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015:

تشمل الفقرات المستحدثة؛ إضافة فقرة أساس الرأي وفقرة أمور المراجعة الرئيسية بموجب معيار المراجعة الدولي ISA 701، وإضافة فقرة الاستمرارية وفق معيار ISA 570 لسنه 2015، وفقرة أمور المعلومات الأخرى وفق معيار ISA 720 لسنة 2015.

فيما يتعلق بمحتوى **فقرة أساس الرأي**، تصف هذه الفقرة مسئوليات مراقب الحسابات، والإشارة لاستقلالية مراقب الحسابات عن منشأة العميل بما يتفق مع المتطلبات الأخلاقية لعملية المراجعة الواردة في القوانين واللوائح ذات الصلة، واقتناع مراقب الحسابات بأن أدلة المراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأيه في القوائم المالية.

وفيما يتعلق **بفقرة أمور المراجعة الرئيسية**، يقوم مراقب الحسابات – في هذه الفقرة –وفقا لمعيار المراجعة رقم 701 المعدل في عام 2015 (IAASB,2015,ISA 701) بإبلاغ أو توصيل أمور المراجعة الرئيسية (KAM) من خلال فقرة أو فقرات بعنوان " فقرة أمور المراجعة الرئيسية". ويراعي أن توفر تلك الفقرة معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم على فهم تلك الأمور من وجهة نظر الحكم المهني لمراقب الحسابات، وتتضمن الأحكام المهنية لمراقب الحسابات الأكثر جوهرية في القوائم المالية، والتي تم توصيلها لمسئولي الحوكمة بمنشأة العميل وإجراءات مراقب الحسابات المرتبطة بهذه الأمور في سياق مراجعة القوائم المالية.

ويجب أن يصف مراقب الحسابات الأمور الرئيسية للمراجعة وسبب أهميتها مثل العوامل التي أثرت على تقييم مراقب الحسابات للمخاطر، أو ترتبط بأحكام او تقديرات الإدارة الهامة، وارتفاع التعقيدات التي تواجه مراقب الحسابات. كما بين معيار المراجعة الدولي (ISA 701) أنه يجب أن يصف مراقب الحسابات في تقريره أنه قد تم تناول هذه الأمور ضمن مراجعة القوائم المالية، وأنه لا يعبر عن رأي منفصل عن هذه الأمور، ولماذا تم اعتباره الأكثر أهمية في أمور المراجعة الرئيسية. ولا يتم الإفصاح عن بعض أمور المراجعة الرئيسية إذا وجد قانون أو لائحة تحول دون الإفصاح عن هذا الأمر، أو تزيد الآثار السلبية للإفصاح عنه فوائد المصلحة العامة من هذا الإفصاح. وإذا قرر مراقب الحسابات عدم وجود أمور مراجعة رئيسية يجب توصيلها أو الإفصاح عنها، فإنه يشير

لهذا في فقرة أمور المراجعة الرئيسية. ويجب ملاحظة أن رأي مراقب الحسابات لا يعدل نتيجة أمور المراجعة الرئيسية، ولا يتم إصدار رأي مستقل عن تلك الأمور.

وفيما يتعلق بمحتوى **فقرة الاستمرارية** وفقاً لمعيار المراجعة الدولي (ISA 570)، فإنه يتم اعداد هذه الفقرة **قبل فقرة أمور المراجعة الرئيسية** وبصورة منفصلة عنها، ويوضح مراقب الحسابات مدى ملائمة استخدام افتراض قدرة الشركة على الاستمرار طالما لم تنو الشركة تصفية أو ووقف عملياتها، ولم يجد مراقب الحسابات أساس لعدم ملائمة افتراض الإدارة عدم القدرة على الاستمرار. وتتضمن فقرة الاستمرارية مسئوليات مراقب الحسابات في الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة واستنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لافتراض الاستمرارية[5]، وذلك استناداً لأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وتوضح معايير المراجعة مسئولية مراقب الحسابات في إصدار هذه الفقرة إذا وجد شك جوهري حول قدرة الشركة على الاستمرار، حتى إذا كان إطار إعداد التقارير المالية المستخدم في القوائم المالية لا يتضمن شرطاً صريحاً لإجراء الإدارة لتقييم قدرة الشركة على الاستمرار.

وإذا تم الإفصاح الكافي في القوائم المالية حول الشك الجوهري لاستمرارية الشركة على مراقب الحسابات إبداء رأي غير معدل مع وجود فقرة منفصلة تحت عنوان " الشك الجوهري المرتبط بالقدرة على الاستمرارية"، وإذا لم يوجد افصاح كاف عن الشك الجوهري في القوائم المالية يتم إبداء رأي متحفظ أو معاكس حسب معيار المراجعة الدولي رقم 705 الصادرة 2015 (IAASB, 2015, ISA 705).

وفيما يتعلق بفقرة المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية، وفق معيار المراجعة الدولي (ISA 720) فإنها تتناول مسؤوليات مراقب الحسابات عن المعلومات الأخرى سواء كانت مالية أو غير مالية (بخلاف القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات)، وتنطبق بغض النظر عما إذا كان مراقب الحسابات قد حصل على المعلومات الأخرى قبل أو بعد تاريخ تقريره.

وتتمثل أهداف مراقب الحسابات بعد قراءة المعلومات الأخرى في عدة أمور منها؛ النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والقوائم المالية؛ النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والمعرفة التي حصل عليها مراقب الحسابات أثناء

[5] افتراض استمرار عمليات الشركة في المستقبل ما لم تنو الشركة تصفية أو إيقاف عملياتها سواء برغبتها أو رغماً عنها.

المراجعة؛ الاستجابة بشكل مناسب عندما يحدد مراقب الحسابات أنه توجد على ما يبدو أوجه عدم اتساق جوهري، أو عندما يصبح على علم، بطريقة أخرى، بأن المعلومات الأخرى فيما يبدو محرفة بشكل جوهري.

وفيما يخص إدراج أسم شريك المراجعة المكلف فإنه وفقاً لمعيار المراجعة (ISA 700) لسنة 2015 يجب أن يدرج أسم شريك المراجعة في تقرير مراقب الحسابات عند مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية، مالم يتوقع – في حالات نادرة – أن مثل هذا الإفصاح عن أسم الشريك يؤدي إلى تهديد الأمن الشخصي له.

وقد اهتمت الدراسات المحاسبية على سبيل المثال؛ (Prasad and Parmod 2017; Klueber et al. 2018; Bedard et al. 2019; Garcia et al. 2019; Woudenberg et al. 2019; Junior and Galdi 2020) بتحليل واختبار أثر الفقرات المستحدثة في تقرير مراقب الحسابات التي أدخلها IASSB سنة 2015 والتبعيات الاقتصادية لها.

وأشارت دراسة Klueber et al. (2018) إلى وجود مزايا للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تتضمن؛ خفض عمليات إدارة الأرباح وزيادة جودة ودقة المعلومات المحاسبية عند حصول المستثمرين على تقرير مراقب الحسابات الجديد بالمقارنة بتقرير مراقب الحسابات التقليدي. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن منافع الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بالنسبة لزيادة جودة عملية التقرير المالي، لا تتضح إلا في حالة دقة المعلومات التي تتضمنها فقرة أمور المراجعة الرئيسية.

وقد قامت دراسة Bedard et al. (2019) باختبار أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقارير المراجعة الفرنسية بصورة مبكرة من خلال الإفصاح عن مبررات احكام المراجعة justifications of assessments (JOAs) والمناظرة لأمور المراجعة الرئيسية ضمن تقرير مراقب الحسابات الموسع على استجابة المستثمرين من خلال العوائد واحجام التداول غير العادية للأسهم وجودة وأتعاب عملية المراجعة. وقام الباحثون بتحليل أثر تطبيق هذه الإفصاحات من 2002 حتى 2012 في أول سنة للتطبيق وفي السنوات التالية له، وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود استجابة جوهرية من المستثمرين للإفصاح عن مبررات احكام المراجعة لأول سنة في التطبيق ولا للسنوات التالية. كما لم يتضح وجود أثر جوهري على التأخر في تقرير مراقب

الحسابات الموسع أو على جودة المراجعة أو أتعاب عملية المراجعة. وخلصت نتائج الدراسة إلى أنه لم يوجد لتقرير مراقب الحسابات الموسع النتائج المتوقعة على المستثمرين.

كما أشارت دراسة Garcia et al. (2019) إلى أنه كلما زادت أتعاب خدمات المراجعة واستقلالية مراقب الحسابات، يزداد الإفصاح عن المخاطر على مستوى منشأة العميل ككل، ويقل الإفصاح عن المخاطر على مستوي الحسابات، وذلك ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسية. وأوضحت نتائج الدراسة أن خصائص عميل منشأة المحاسبة والمراجعة مهمة بالنسبة لعدد ونوع الإفصاحات عن المخاطر الخاصة بمنشأة العميل أو الحسابات، والتي يتم الاعتراف بها ضمن أمور المراجعة الرئيسية. كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين تعقد عمليات منشأة العميل ونسبة الرفع المالي من جانب، وعدد أمور المراجعة التي يتم الإفصاح عنها من جانب آخر. كما اتضح وجود علاقة طردية بين مستوي الخسائر لمنشأة العميل وزيادة خطر تكنولوجيا المعلومات في منشأة العميل، وحسابات المخزون والعملاء من جانب، وعدد أمور المراجعة الرئيسية التي يتم الإفصاح عنها في تقرير مراقب الحسابات الجديد.

كما أوضح Junior and Galdi (2020) إلى اتساق المحتوي الإعلامي لأمور المراجعة الرئيسية مع محتوى التقارير المالية سواء بالنسبة لعوائد الأسهم غير العادية (سواء بصورة إيجابية أو سلبية)، وذلك بعد تبني تقرير مراقب الحسابات الجديد. كما أشارت الدراسة إلى أن المستثمرين الذين قدم لهم فقرة خاصة بأمور المراجعة الرئيسية والتي ترتبط بإفصاحات إلزامية كانوا أكثر احتمالاً لتغيير قرارات الاستثمارات المرتبطة بهم، مقارنة بالإفصاحات الاختيارية التي أظهرت تأثيراً أقل على قرارات المستثمرين.

وفيما يتعلق بفقرة الاستمرارية، اختلفت الدراسات المحاسبية حول تأثير التعديلات في معيار ISA 570 لسنة 2015 على مسئولية مراقب الحسابات عن تقديم تحذيرات عن الاستمرارية، فأشارت دراسة Myers et al. (2013) إلى زيادة تحفظ مراقبي الحسابات Non big4 وميلهم لإصدار تقارير معدلة بشأن الاستمرارية، إلا أنه من حيث الدقة فقد زادت دقة مراقبي الحسابات big4 في تقدير خطر استمرارية الشركات المتعسرة بالمقارنة بمراقبي الحسابات Non big4. بينما توصلت دراستي (Mo, et al.2015; Ohman 2015) إلى أن مراقبي الحسابات التابعين لمنشآت المراجعة كبيرة الحجم أو (Big4) كانوا أكثر ميلاً لإصدار تقارير مراجعة تتضمن فقرة عن الاستمرارية مقارنة بمنشآت المحاسبة والمراجعة صغيرة الحجم ، بما يعد مؤشرا لوجود حافز

لمنشآت المحاسبة والمراجعة للحفاظ على سمعتها وإصدار تقارير بشأن الاستمرارية للمنشآت التي تتسم بصغر الحجم وزيادة الرفع المالي.

كما أوضحت نتائج دراسة Woudenberg et al. (2019) أن الإطار التنظيمي في كل من المملكة المتحدة وهولندا ساهم في التقرير بصورة دقيقة وذات قيمة معلوماتية عن مدى استمرارية الشركة، نتيجة قواعد حوكمة الشركات في كلا الدولتين، بما يساهم في خلق قيمة واستمرارية للشركة. كما اتضح وجود زيادة في تركيز معايير المحاسبة الأمريكية والهولندية على التقرير عن استمرارية الشركة. وأشارت نتائج الدراسة إلى الحاجة إلى وجود مدخل شامل Holistic approach بين واضعي معايير المحاسبة والمراجعة للتأكيد على توافق مسئوليات الإدارة ومراقب الحسابات في التقرير عن استمرارية الشركة، بما يساعد على تحسين التقرير عن استمرارية الشركة من جانب الإدارة، ويتوافق مع تقرير مراقب الحسابات عن المخاطر المحتملة الخاصة باستمرارية الشركة وإجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر. ويؤدي عدم وجود المدخل الشامل إلى عدم تنفيذ مقترحات خاصة بتقرير الإدارة عن الاستمرارية (ضمن قواعد الحوكمة في هولندا)، أو عدم القيام بإيضاحات أو متطلبات افصاح إضافية ضمن معايير المحاسبة الدولية، وعدم وجود توافق دولي بين مسئوليات إدارة الشركة ومراقب الحسابات عن هذا التقرير. وأوضحت نتائج الدراسة أهمية أن يتضمن المدخل الشامل في كل تقرير لمراقب الحسابات استنتاجات عن مدى ملائمة استخدام أساس الاستمرارية للشركة ومدى وجود عدم تأكد جوهري بخصوص قدرة الشركة على الاستمرار.

وأوضحت الدراسة أنه على الرغم من تطور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية و قواعد الحوكمة في تقديم أساس ملائم لإدارة الشركات ومراقب الحسابات في التقرير بصورة دقيقة وذات قيمة معلوماتية عن استمرارية الشركة، إلا أنه لازالت توجد جوانب قصور هامة ناشئة عن التقرير عن استمرارية الشركة بناء على الاستثناء Exception-based reporting model بما يوضح أهمية المدخل الشامل الذي يركز على تقرير كل من الإدارة ومراقب الحسابات عن استمرارية الشركة بصورة مستمرة، بما يدعم بدرجة أكبر دقة ومعلوماتية التقرير عن مدى استمرارية الشركة.

وفيما يتعلق بالإفصاح عن أسم شريك المراجعة، اتفقت الدراسات المحاسبية (Prasad and Parmod ,2017; Reid and Youngman 2017) من حيث تأثير الإفصاح عن أسم شريك

المراجعة على جودة عملية المراجعة. فأشارت دراسة Prasad and Parmod (2017) إلى أن الإفصاح عن أسم شريك المراجعة في المملكة المتحدة يؤدي إلى تحسين جودة عملية المراجعة، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أنه بالمقارنة بفترة ما قبل هذا الإفصاح فإن الانخفاض في المستحقات غير العادية كمؤشر عن جودة المراجعة زاد في فترة ما بعد الإفصاح عن أسم شريك المراجعة بما يعد مؤشر لتحسين جودة عملية المراجعة.

كما أوضحت دراسة Reid and Youngman (2017) أن الإفصاح عن اسم شريك المراجعة يؤدي لتحسين جودة جميع شركاء المراجعة في منشأة المحاسبة والمراجعة، بالإضافة للمنافسة على مستوى منشآت المراجعة. كما يساعد هذا الإفصاح على تحفيز لجان المراجعة للحصول على خدمات شريك المراجعة الأكثر خبرة، بالإضافة لضمان استقلالية وموضوعية شريك المراجعة مع فحص العلاقات السابقة بين شريك المراجعة ولجنة المرجعة.

وأشارت دراسة Cunningham, et al. (2019) إلى وجود اعتراض من منشآت المحاسبة والمراجعة على متطلب الإفصاح عن أسم شريك المراجعة، وبررت ذلك منشآت المحاسبة والمراجعة أن هذا الإفصاح يؤدي إلى درجة مرتفعة وغير ضرورية من التحفظ في عملية المراجعة، ويمكن بدوره أن يؤدي لتكاليف مراجعة مرتفعة بصورة غير مبررة أو رأي مراجعة غير مناسب.

ويخلص الباحث مما سبق إلى إن تقرير مراقب الحسابات الجديد يؤدي للعديد من المنافع ومنها خفض عمليات إدارة الأرباح، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، وزيادة جودة ودقة المعلومات المحاسبية والمحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات وبالتالي ترشيد القرارات الاقتصادية التي تستخدم القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات أساس لاتخاذ القرارات. كما يتضمن التقرير الجديد زيادة تكاليف عملية المراجعة، ومخاطر التقاضي لمراقب الحسابات.

ب- تعديل محتوى فقرات قائمة في تقرير مراقب الحسابات وفق معيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015:

تضمن معيار ISA 700 لسنة 2015 التعديل في محتوى بعض الفقرات الموجودة في تقرير مراقب الحسابات، فقد تم التعديل على **فقرة الرأي** لتشمل الإشارة إلى اسم الشركة وتحديد القوائم المالية التي تمت مراجعتها، وعنوان كل قائمة مالية، والإشارة إلى لإيضاحات المتممة والسياسات

المحاسبية الهامة وتحديد الفترة التي تغطيها كل قائمة مالية. كما تم إجراء تعديل جوهري في محتوى فقرة مسئوليات الإدارة عن القوائم المالية، والتي أصبحت تسمى **فقرة مسئوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن القوائم المالية،** حيث تم إضافة الإشارة في تلك الفقرة إلى تقييم قدرة الشركة على الاستمرار، وما إذا كان استخدام أساس الاستمرارية للمحاسبة هو المناسب، وأن تتضمن هذه الفقرة من تقرير مراقب الحسابات أيضا تحديداً لهوية المسئولين عن الإشراف عن عملية إعداد التقارير المالية. كما تم إجراء بعض التعديلات في **محتوى فقرة مسئوليات مراقب الحسابات،** وذلك من خلال إضافة مسئوليتين جديدتين هما؛ أن تشمل مسئوليات مراقب الحسابات التواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق بطبيعة ومدى وتوقيت خطة المراجعة و نتائج المراجعة الهامة، بما في ذلك تحديد أوجه القصور الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، ومسئوليته أن يوفر للقائمين على الحوكمة إفصاحاً بإنه قد أمتثل للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة والمتعلقة بالأمور التي يعتقد انها تؤثر بدرجة معقولة على استقلال مراقب الحسابات، وذلك بجانب مسئولياته الحالية.

وأهتمت الدراسات المحاسبية (Aqel,2014; Backof et al.2014; Tamoradi and Mosaee,2015) بأثر تعديل محتوى الفقرات القائمة في تقرير مراقب الحسابات والخاصة بمسئوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية والإدارة والقائمين على الحوكمة عن القوائم المالية. وأوضحت هذه الدراسات أن التعديلات على تقرير مراقب الحسابات تهدف لتحمل مراقب الحسابات مسئوليات أكبر من أجل تلبية الطلب المتزايد على المعلومات، بينما اختلفت هذه الدراسات على تأثر التعديلات في محتوى الفقرات القائمة في تقرير مراقب الحسابات على تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراقبي الحسابات.

فأشارت دراسة Aqel (2014) إلى أن التفسيرات التفصيلية لمسئوليات الإدارة ومراقب الحسابات وتحديد نطاق المراجعة أو تغيير صياغة تقرير مراقب الحسابات لا تعتبر حلاً كافياً لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراقبي الحسابات، بينما اتفقت دراسة (Backof et al.2014; Simnett and Anna,2014; Tamoradi and Mosaee,2015) على أن التعديلات في تقرير مراقب الحسابات سوف تساعد في تضييق الفجوة بين مستوى التوكيد المطلوب ومستوى التوكيد الذي يتوقعه المستخدمون للقوائم المالية، كما أن هذه التعديلات ستؤدي لزيادة محتوى تقرير مراقب الحسابات بما يساعد على فهم نطاق وحدود عمل وظيفة المراجعة.

كما أوضح Dibia (2015) وجود اختلاف بين إدراك مراقبي الحسابات عن القوائم المالية، وتوقعات مستخدمي القوائم المالية بما يشار إلية بفجوة التوقعات بينهم. وأوضحت نتائج الدراسة أن إدراك مراقبي الحسابات لمسئوليته عن مراجعة القوائم المالية تؤثر على فجوة توقعات المراجعة. وأوصت الدراسة بضرورة صياغة إطار فكري وإرشادات لمسئوليات مراقب الحسابات في الدول الناشئة مثل نيجيريا (مناظرة للإرشادات في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة) بما يؤدي لتضييق فجوة التوقعات. كما أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة حماية استقلالية مراقب الحسابات من خلال الهيئات التشريعية المناسبة بما يوضح أهمية وجود آلية قانونية ملزمة لحماية استقلالية مراقب الحسابات للحفاظ على استمرار الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة.

مما سبق يخلص الباحث إلى أن التعديلات في محتوى الفقرات الخاصة بمسئوليات مراقب الحسابات ومسئوليات الإدارة تهدف لزيادة مسئولية مراقب الحسابات في تقديم معلومات إضافية بتقرير مراقب الحسابات لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات. إلا أنه وجدت اختلافات في تأثير هذه التعديلات على تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراقبي الحسابات حيث تساعد في فهم نطاق وحدود عمل وظيفة المراجعة إلا أنها غير كافية بمفردها في تضييق فجوة التوقعات بين إدراك مراقبي الحسابات عن القوائم المالية، وتوقعات مستخدمي القوائم المالية. ويتطلب تضييق فجوة التوقعات ضرورة صياغة إطار فكري وإرشادات لمسئوليات مراقب الحسابات كما في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مع ضرورة حماية استقلالية مراقب الحسابات من خلال الهيئات التشريعية المناسبة.

3/1/6- الأدلة التجريبية على أثر تفعيل التعديلات الدولية الجديدة في تقرير مراقب الحسابات في بيئة الممارسة المهنية في مصر:

يختلف معيار المراجعة المصري رقم 700 المطبق حالياً عن نظيره الدولي الصادر سنة 2015، بانخفاض الإفصاحات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية ضمن تقرير مراقب الحسابات الجديد مثل فقرة أساس الرأي، والإفصاحات عن أمور المراجعة الرئيسية، والتي توضح مخاطر المراجعة الأساسية التي يواجهها مراقب الحسابات وكيفية معالجتها، والأحكام المهنية لمراقب الحسابات الأكثر جوهرية في القوائم المالية، والتي تم توصيلها لمسئولي الحوكمة بمنشأة العميل، وفقرة الاستمرارية (عند وجود شك في استمرارية منشأة العميل)، بالإضافة للتأكيد على مسئولية الإدارة و المسئولين عن الحوكمة بمنشأة العميل، وتوضيح مسئوليات مراقب الحسابات عن عملية المراجعة بصورة أكثر تفصيلية، وفقرة تشير

إلى التزامه بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي يعتقد أنها تؤثر على استقلاليته، والإفصاح عن اسم شريك المراجعة المسئول عن عملية المراجعة.

ومسايرة للاتجاه العالمي في تطبيق معيار مراقب الحسابات الموسع لما يوفر من شفافية، وإمكانية اعتماد على المعلومات المتضمنة في التقرير في إصدار قرارات اقتصادية، اهتمت الدراسات المحاسبية المطبقة في بيئة الممارسة المهنية المصرية (السمسار، 2017; بخيت، 2017; الأباصيري، 2017; محمود، 2018; زيتون، 2018) بتحليل والمقارنة بين معيار المراجعة المصري 700 الصادر في عام 2008 ونظيره الدولي لسنة 2015.

فقد هدفت دراسة السمسار (2017) إلى اختبار أثر الإلزام بالإفصاح عن اسم شريك المراجعة في تقرير مراقب الحسابات وفقاً للتعديلات الجديدة في معايير المراجعة الدولية ISA 700 لسنة 2015 على قرار الاستثمار، وتم الاعتماد على عينة من 42 مستثمر في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وقد أشارت نتائج الدراسة التجريبية إلى عدم وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن شريك المراجعة مقارنة بالإفصاح الاختياري الحالي، على قرار الاستثمار في بيئة الممارسة المهنية المصرية.

وهدفت دراسة بخيت (2017) إلى اختبار أثر المحتوى الإعلامي لفقرة أمور المراجعة الرئيسية KAM على تضييق فجوتي المعلومات والاتصال من خلال دراسة تجريبية على عينة من المستثمرين المؤسسيين والمحللين الماليين في جمهورية مصر العربية. وأشارت نتائج الدراسة إلى إدراك المشاركين في عينة الدراسة لفجوة المعلومات وفجوة الاتصال في تقرير مراقب الحسابات التقليدي، وإن تفعيل فقرة أمور المراجعة الرئيسية يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات في تقرير مراقب الحسابات.

وفى نفس السياق خلصت دراسة الأباصيري (2017) إلى أنه يوجد العديد من الفوائد من التعديلات التي قدمها IAASB على تقرير مراقب الحسابات، وفقا لمعيار ISA 700 (المعدل) منها؛ تحسين قيمة الاتصال لتقرير مراقب الحسابات، وتوفير مزيد من الشفافية لعملية المراجعة التي تم تنفيذها، وزيادة الاهتمام من قبل الإدارة والمسئولين عن الحوكمة بالإفصاحات التي تم الإشارة إليها في تقرير مراقب الحسابات، بما يرتقي بجودة التقارير المالية، وزيادة إمكانية الاعتماد عليها من قبل أصحاب المصالح، خاصة المساهمين.

كما اختبرت دراسة محمود (2018) أثر الإفصاحات عن أمور المراجعة الرئيسية على المسئولية القانونية لمراقب الحسابات، وتحليل العوامل المؤثرة على تحديد عدد أمور المراجعة الرئيسية التي يتم الإفصاح عنها. وباستقصاء آراء 65 مراقب حسابات ينتمون لمنشآت المحاسبة والمراجعة في جمهورية مصر العربية، و 92 أكاديمي انهوا درجة الماجستير وتمهيدي دكتوراة مع حصولهم على مقررين على

الأقل في مجال المراجعة، أوضحت نتائج الدراسة وجود اختلافات جوهرية بين تأثير المحددات الخاصة بعميل منشأة المحاسبة والمراجعة على عدد أمور المراجعة الرئيسية التي يتم الإفصاح عنها، وذلك من حيث أوجه القصور في هيكل الرقابة الداخلية ونوع القطاع التي تنتمي له الشركة صناعي أو خدمي وحجم الشركة وتعدد فروعها ودرجة الرفع المالي وعدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وربحية الشركة. كما اتضح عدم وجود تأثير جوهري للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على المسئولية القانونية لمراقب الحسابات نظراً لانخفاض خطر التقاضي ضد مراقبي الحسابات في بيئة الأعمال المصرية. واتضح العامل الأكثر تأثيرا على أمور المراجعة الرئيسية أن هو أوجه القصور في هيكل الرقابة الداخلية والأقل تأثيراً هو ربحية الشركة.

كما وجدت الدراسة اختلافات جوهرية بين تأثير محددات خاصة بمنشأة المحاسبة والمراجعة على عدد أمور المراجعة الرئيسية التي يتم الإفصاح عنها، وذلك من حيث تعقد عملية المراجعة، واستقلالية مراقب الحسابات وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، والتخصص القطاعي لمراقب الحسابات، وأتعاب منشأة المحاسبة والمراجعة، وعدد الدعاوي القضائية ضد منشأة المحاسبة والمراجعة. واتضح أن الأكثر تأثيرا هو تعقد عملية المراجعة (وبالتالي أحكام المراجع المهنية وخطر المراجعة) والأقل تأثيراً هو عدد الدعاوي القضائية ضد منشأة المحاسبة والمراجعة بما يرجع لطبيعة اخطار التقاضي في الدول النامية مثل جمهورية مصر العربية.

كما هدفت دراسة زيتون (2018) إلى دراسة أثر الإفصاح الإضافي عن الأهمية النسبية في فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة وذك باستخدام دراسة تجريبية على 189 مستثمر محترف في البورصة المصرية. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير جوهري للإفصاح عن الأهمية النسبية في قرارات المستثمرين، وأنه كلما انخفض مستوى الأهمية النسبية كلما زاد مستوى الاستثمار، حيث يساعد الإفصاح عن الأهمية النسبية للمستثمرين في تقييم مدى إمكانية الاعتماد على القوائم المالية بشكل أفضل، وتقييم إمكانية الاعتماد على الأرباح التي تم الإفصاح عنها بما يؤثر على قرار الاستثمار. كما بينت نتائج الدراسة ان الإفصاح عن الأهمية النسبية لا يؤثر بشكل مختلف في قرارات المستثمرين بناء على نوع الاستثمار (استثمار في أسهم مقيدة في البورصة أو استثمار في سندات لشركة مقيدة في البورصة أو استثمار في أسهم مملوكة ملكية خاصة).

وبناء على ما سبق، يخلص الباحث إلى اهتمام الدراسات المحاسبية المصرية بتحليل التأثيرات المتوقعة لمعيار المراجعة ISA700 لسنة 2015 مقارنة بمعيار المراجعة المصري رقم 700 في بيئة

الممارسة المهنية المصرية من حيث التعديلات في شكل، أو في محتوى الفقرات القائمة في تقرير مراقب الحسابات، أو الفقرات المستحدثة نتيجة هذا المعيار. وأن كان أغلبها ركز التأثيرات المتوقعة على قرار الاستثمار.

واتضح وجود تأثير إيجابي لترتيب فقرات التقرير الحالية على إمكانية اعتماد المستثمر المؤسسي والأثر الإيجابي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (كفقرات مستحدثة) على إمكانية اعتماد المستثمرين على القوائم المالية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، وعدم وجود تأثير جوهري للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على المسئولية القانونية لمراقب الحسابات نظراً لانخفاض خطر التقاضي لمراقبي الحسابات في بيئة الأعمال المصرية.

كما أوضحت الدراسات في بيئة الممارسة المهنية المصرية، أن أهم محددات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية هي أوجه القصور في هيكل الرقابة الداخلية ونوع القطاع التي تنتمي له الشركة ودرجة الرفع المالي للشركة، والأقل تأثيراً هو ربحية الشركة وعدد الدعاوى القضائية ضد مراقبي الحسابات. ولم يتضح وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن شريك المراجعة وفقاً للمعيار ISA 700 لسنة 2015 بالمقارنة بالمعيار المصري الحالي على قرار الاستثمار بما يرجع لانخفاض خطر التقاضي لمراقبي الحسابات في بيئة الأعمال المصرية. كما اتضحت أهمية تعديل شكل وتوسيع محتوى تقرير مراقب الحسابات، وزيادة مسئوليات وواجبات مراقبي الحسابات تجاه المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية.

4/1/6 تحليل الدراسات الخاصة بأثر التعديلات الدولية الجديدة في تقرير مراقب الحسابات على قرار منح الائتمان واشتقاق الفرض الأول:

اختبرت دراسة Litjens et al. (2015) أثر التغيرات في تقرير مراقب الحسابات الموسع على فجوة التوقعات بالنسبة لأصحاب المصالح في الشركات خاصة موظفي البنوك والمراجعون ومعدي القوائم المالية. وقسمت الدراسة فجوة التوقعات لأصحاب المصالح إلى فجوة نتيجة قصور أداء مراقب الحسابات، وفجوة نتيجة المعايير، وفجوة نتيجة عدم معقولية التوقعات من المجتمع لما يمكن لمراقب الحسابات أن يحققه.

وتم استخدام قائمة استقصاء شملت 61 موظف بنكي، و123 مراقب حسابات، و118 معد للقوائم المالية. وتم حساب فجوة التوقعات بمقارنة نتائج مراقبي الحسابات مع نتائج باقي المشاركين

في عينة الدراسة، حيث يوضح الاتفاق أو الاختلاف مع كل عنصر من واجبات مراقب الحسابات أساس لقياس فجوة التوقعات.

أشارت نتائج الدراسة، إلى اهتمام موظفي البنوك بجميع المعلومات الإضافية التي يقدمها تقرير مراقب الحسابات الموسع، خاصة المعلومات المتعلقة بمخاطر مخالفة عقود الدين، المعلومات عن السياسات المحاسبية المطبقة، وإجراءات المراجعة، والاستمرارية، ومستوى الأهمية النسبية المطبق. ولم يعط موظفي البنوك أهمية للتغيرات في شكل التقرير، مما يشير إلى تقدير موظفي البنوك للمحتوى الفعلي في تقرير مراقب الحسابات، وليس التغيرات في الشكل أو إعادة تنسيق فقرات التقرير.

كما أوضحت نتائج الدراسة اختلاف الأهمية النسبية للمعلومات بين مراقبي الحسابات ومعد التقارير المالية من جانب، وموظفي البنوك من جانب آخر، حيث يركز موظفي البنوك على المعلومات الخاصة بالانحراف عن شروط عقود الدين ومخاطر الغش والتحريفات الجوهرية، بينما يهتم مراقبو الحسابات ومعدي القوائم المالية بالأخطاء التي تم تعديلها، ومستوى الأهمية النسبية المستخدم بواسطة مراقب الحسابات.

وفى نفس السياق هدفت دراسة Boolaky and Quick (2016) لاختبار أثر تقرير مراقب الحسابات الموسع، والمعلومات المتعلقة بمستوى التأكيد، ومستويات الأهمية النسبية، وأمور المراجعة الرئيسية الأخرى، على تقييم مديرو البنوك في المانيا لجودة القوائم المالية، وقرار منح الائتمان، ومن خلال دراسة تجريبية وفق تصميم 2×2×2 على حالة تجريبية لأحد شركات الأغذية، واستخدام عينة من 105 مدير بنك في المانيا، حيث قام الباحثان بتقديم معلومات للمشاركين تتضمن التقارير المالية وتقرير مراقب الحسابات الموسع، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف مستوى التوكيد في تقرير مراقب الحسابات، واختلاف مستويات الأهمية النسبية واختلاف عدد أمور المراجعة الهامة ضمن تقرير مراقب الحسابات، وذلك لتحليل محددات إدراك مديري البنك وقراراتهم الائتمانية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للإفصاح عن مستوى التأكيد في تقرير مراقب الحسابات على قرار منح الائتمان، بينما لم يتضح وجود أثر جوهري لمستوى الأهمية النسبية أو عدد أمور المراجعة الرئيسية.

كما أشارت نتائج الدراسة أن الإفصاح عن مستوى الأهمية النسبية (كبديل عن الإفصاح عن مستوي التوكيد) أدي لتخفيض أثر الإفصاح عن مستوي التوكيد، حيث في حالة عدم الإفصاح عن مستوى الأهمية النسبية، يزداد أهمية ومعنوية أثر الإفصاح عن مستوى التوكيد (الأكثر منفعة لمتخذي قرار الائتمان). كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً أن الإفصاح عن مستوى التوكيد وعمر وخبرة موظف الائتمان له أثر طردي ومعنوي على احتمال قيام الموظف بتقديم القرض وحصول الشركة على الائتمان، إذا لم يتم الإفصاح عن مستوى الأهمية النسبية. وتشير نتائج الدراسة إلى أهمية تحليل واضعي المعايير لأثر المعلومات الإضافية بتقرير مراقب الحسابات الموسع على منافع أصحاب المصالح من هذا التقرير، وذلك قبل اتخاذ القرار بزيادة محتوي تقرير مراقب الحسابات.

وفي نفس السياق اختبرت دراسة Trpeska et al. (2017) أهمية المعلومات التي يتضمنها تقرير مراقب الحسابات الجديد منذ 2016 لموظفي الائتمان الذين يقدمون قروض للشركات متوسطة وصغيرة الحجم في مقدونيا. وتم اختيار عينة من 114 موظف ائتمان من 15 بنك في مقدونيا، وتم تقديم قائمة استقصاء مكونة من أربعة أجزاء؛ يشمل الجزء الأول من قائمة الاستقصاء بيانات عن خصائص الموظفين (مثل الجنس والخبرة الملائمة)، والجزء الثاني يتضمن البيانات الأساسية في القوائم المالية، القسم الثالث يشمل قوائم خاصة بالنسب المالية الهامة المستخدمة في قرارات الائتمان، أما القسم الرابع يتضمن قوائم مصممة لاختبار أهمية رأى مراقب الحسابات والمعلومات الأخرى وفقا شكل تقرير مراقب الحسابات القديم والجديد.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أهمية التقارير المالية السنوية ماعدا تقرير الإدارة والملاحظات على القوائم المالية السنوية. وأوضحت نتائج الدراسة أهمية نسب السيولة والثبات المالي والربحية عند تحليل الائتمان. وقدم موظفو الائتمان أهمية مرتفعة للمعلومات في تقرير مراقب الحسابات بصرف النظر عن شكل وطريقة عرض الرأي (بما يوضح تركيز موظفي الائتمان على محتوى تقرير مراقب الحسابات بدرجة أكبر من الشكل). وأشارت نتائج الدراسة ايضاً إلي زيادة الأهمية النسبية للمعلومات الخاصة بأمور المراجعة الرئيسية والمعلومات الإضافية في فقرة الاستمرارية وإجراءات وحكم المراجع عن مخاطر الغش وافصاح مراقب الحسابات عن التحريفات الجوهرية سواء تم تصحيحها أو لم يتم تصحيحها، وأهمية الإفصاح عن انحراف الشركة عن شروط الدين

وظروف الشركة المالية. كما أعطى موظفي الائتمان بالبنوك أهمية أقل للإفصاحات عن أسم شريك المراجعة واستقلاليته والالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ومستوى الأهمية النسبية في المراجعة.

كما هدفت دراسة Sirois et al. (2018) إلى تحليل أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ضمن تقرير مراقب الحسابات الموسع، على عملية معالجة وتحليل التقارير المالية لدي مستخدمي التقارير المالية عند اتخاذ قرار الاقراض من البنوك.

تم استقصاء آراء 98 من خريجي الجامعات الكندية الكبرى كبدائل لموظفي ائتمان حديثي التخرج مع التقسيم لأربعة مجموعات. وتشمل **المجموعة الأولي (مجموعة رقابة):** حصلت على تقرير مراقب الحسابات قبل التعديل، **المجموعة الثانية:** وتشمل تقرير مراقب الحسابات مع أمر مراجعة رئيسي واحد، والمجموعة **الثالثة:** وحصلت على تقرير مراقب الحسابات به 3 أمور مراجعة رئيسية مع وصف مختصر لتلك الأمور، وإجراءات المراجعة لمواجهة أمور المراجعة الرئيسية، و**المجموعة الرابعة:** وتشمل تقرير مراقب الحسابات بها 3 أمور مراجعة مع صياغة فقرة توضيحية بلغة مختلفة، مع وجود ملاحظات تفسيرية خاصة بتقارير المراجعة التي تشمل أمور المراجعة الرئيسية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير مباشر على المشاركين من خلال زيادة الاهتمام بصورة أكبر وبانتباه أكبر عند توصيل مراقب الحسابات فقرات أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات. وعلى الرغم من ذلك فإنه مع وجود تقرير مراقب الحسابات يتضمن العديد من أمور المراجعة الرئيسية انخفض اهتمام المشاركين في التجربة لعناصر القوائم المالية الأخرى التي لم تتأثر بأمور المراجعة الرئيسية. وتشير نتائج الدراسة إلى أهمية تحديد التكاليف والمنافع المحتملة المرتبطة بأمور المراجعة الرئيسية خاصة مع وجود معلومات زائدة information overload، وقدرات إدراكية محدودة مثل الذاكرة والانتباه لمعالجة كل المعلومات المتاحة لمستخدمي التقارير المالية.

كما أشارت نتائج الدراسة أن المشاركين (كبدائل لموظفي الائتمان) لم يتأثروا بصورة جوهرية بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في الموافقة على منح القروض. وأشارت نتائج الدراسة ان انخفاض التأثير الجوهري لأمور المراجعة الرئيسية على قرارات الاقراض قد يرجع للتصميم التجريبي. كما أوضحت نتائج الدراسة أن تأثير أمور المراجعة الرئيسية يمكن أن يحسن من عملية

معالجة مستخدمي التقارير المالي للمعلومات المالية من خلال تخفيض الانتباه للمعلومات الأقل ملائمة وزيادة الانتباه للمعلومات الأكثر ملائمة بما يحتاج للمزيد من الدراسات العملية.

وفى نفس السياق، اختبرت دراسة Porumb et al. (2021) ما إذا كان الإفصاح في تقرير مراقب الحسابات يوفر معلومات ملاءمة لشروط عقود القرض للشركات في المملكة المتحدة بعد تبنى تقرير مراقب الحسابات الموسع مقارنة بقبل التبني. ومن خلال دراسة تطبيقية على عينة من البيانات المالية لشركات بريطانية قبل سنتين من تبنى تقرير مراقب الحسابات الموسع، وبعد سنتين من التبني، حيث تكونت عينة الدراسة من 561 مشاهدة/ سنة تخص 204 شركة تبنت تقرير مراقب الحسابات الموسع، و 174 مشاهدة/ سنة لـ 54 شركة تمثل عينة ما قبل التبني، كعينة رقابية، مع استخدام أحدث تقرير مراقب حسابات متاح للمستخدمين قبل توقيع عقد القرض.

أشارت نتائج الدراسة إلى ارتباط تقرير مراقب الحسابات مع تخفيض هامش فائدة القرض، وأجل استحقاق أطول لمدة القرض، للشركات التي تبنت تقرير مراقب الحسابات الموسع مقارنة بالشركات قبل التبني، مما يشير إلى أن المعلومات الإضافية المتاحة للمقرضين من تقرير مراقب الحسابات الموسع خفضت من مشاكل الاختيار المعاكس adverse selection problems، ومع تركيز الدراسة على عينة الشركات التي بعد فترة تبنى تقرير مراقب الحسابات الموسع، وجدت الدراسة وجود ارتباط إيجابي بين عدد مخاطر التحريفات الجوهرية التي أشار إليها تقرير مراقب الحسابات وهامش فائدة القرض، ولكن لا ترتبط بأجل استحقاق القرض. وقد أشارت الدراسة، إلى أن تقرير مراقب الحسابات الموسع يتضمن معلومات ملاءمة لتعاقدات القروض في المملكة المتحدة.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى اتفاق العديد من الدراسات على منفعة تقرير مراقب الحسابات الجديد وملاءمته لقرار منح الائتمان، وأنه يضيف قيمة لمانحي الائتمان من خلال زيادة الشفافية فيما يتعلق بالوضع المالي للشركات، لذلك من المتوقع أن يؤثر تقرير مراقب الحسابات الجديد بشكل جوهري على قرارات الائتمان والتي تتمثل في الموافقة أو رفض منح الائتمان، تحديد مبلغ، ومعدل الفائدة، وفترة استحقاق القرض، وايضاً تحديد الضمانات المطلوب تقديمها من الشركة للحصول على القرض. كما وجد الباحث ندرة في الدراسات التي تناولت أثر شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الموسع على قرار منح الائتمان وتكلفة الإقراض، بما يتطلب اختبار ذلك الأثر

على قرارات موظفي الائتمان بالبنوك المصرية المتعلقة بمنح الائتمان، ومن ثم يمكن للبحث اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالي:

H_1: تؤثر التعديلات الدولية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد معنوياً على قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية مقارنة بالتقرير الحالي غير المعدل في مصر.

على الرغم من أهمية المحتوى الإعلامي الذي يتضمنه تقرير مراقب الحسابات الجديد، والذي يعتقد الباحث أن يكون له تأثير على قرار منح الائتمان، إلى أنه يوجد العديد من العوامل الأخرى، خاصة العوامل الديموغرافية لمانحي الائتمان المكتسبة من التعلم ولعل من أهمها خبرة والتأهيل العلمي لمانحي الائتمان (Bruns and Fletcher 2008; Noghondari and Foong, 2013; Ton and Nguyen, 2014; Boolaky and Quick 2016; Trpeska et al. 2017)، التي قد تؤثر بشكل كبير استخدام مانحي الائتمان للإشارات المتضمنة في تقرير مراقب الحسابات الجديد عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

فقد اتفق البعض(Baklout, 2015; Boolaky and Quick 2016) أن الخبرة تساعد في تخفيض التحيزات السلوكية، ومن ثم تحسين عملية التنبؤ مع مرور الوقت، وإصدار أحكام أكثر دقة، فالخبرة الطويلة تعزز المهارات الفكرية، تمكن الخبرة مانحي الائتمان من استخلاص استدلالات من المواقف السابقة، التي قد تتطابق مع المواقف الحالية ،(Tronnberg and Hemlin, 2012) كما يكمن دمجها مع المواقف والمعرفة الحالية واستخلاص معرفة جديدة، مما يساعد على إجراء تقييمات أكثر شمولا للوضع المالي للشركات المتقدمة للحصول على القروض، من حيث قدرة الشركة المقترضة على السداد، استمراريتها في النشاط، ومن ثم تحديد أكثر دقة لمخاطر التخلف عن السداد (Zoggle,2017).

كما أشار Andersson (2004);Tronnberg and Hemlin (2012) أن مانحي الائتمان من ذوي الخبرة لديهم القدرة على حل المشكلات بسرعة أكبر وبأخطاء أقل مقارنة بزملائهم المبتدئين محدودي الخبرة الذين يستخدمون أساليب الاستدلال بشكل أقل تكرارا في اتخاذ قراراتهم، كما يمكن لمتخذي القرار من ذوى الخبرة صنع استراتيجية لاتخاذ القرار تركز على استخدام الإشارات ذات الصلة بالمهام والبحث عن معلومات متناقضة، مما يمكنهم من استخدام معلومات أقل، وتخفيض الوقت والجهد المبذول في اتخاذ قرار منح الائتمان، مع الوصول لدقة أعلى في الأحكام، كما أنهم يعطون

اهتمام أكبر لتجنب مخاطر منح الائتمان لشركات لديها مخاطر فشل أعمال مرتفع، عن تجنب مخاطر رفض طلبات قروض مجدية اقتصاديا لمؤسسة التمويل، مقارنة بزملائهم جميع الإشارات بتسلسل المهمة والبحث عن معلومات مؤكدة.

ويخلص الباحث مما سبق، أن هناك تأثير واضح لخبرة مانحي الائتمان، في القدرة على الاستدلال من المواقف السابقة، وتجميع قدرا واسعا من الأنماط السلوكية لمواقف مختلفة من النجاح والفشل، تمكنهم من صنع استراتيجيتهم الخاصة لاتخاذ قرار الائتمان وصنع أحكام أكثر دقة مقارنة بنظرائهم المبتدئين، حيث مانحي الائتمان المبتدئين محدودي الخبرة، لا يكون لديهم مثل هذه السلسة من الخبرات التراكمية، ويعتمدون في اتخاذ قرار منح الائتمان على ما يقدم إليهم من معلومات وتقارير مالية، وتقرير مراقب الحسابات، دون أنماط سلوكية خاصة بهم مكتسبة من التعلم، ومن ثم إذا كانت قدمت لهم معلومات إضافية جديدة، قد يكون من المرجع اكثر عدم انعكاسها على القرار، حيث ليس لديهم الخبرة الكافية التي تربط بين التراكم المعرفي السابق المستمد من الخبرة والإفصاحات الإضافية، مما سيؤدى بالضرورة عدم استفادتهم من الإفصاحات الإضافية في تقرير مراقب الحسابات الجديد، وعدم وجود اختلافات معنوية في قراراتهم الائتمانية بناء على تقرير مراقب الحسابات الجديد مقارنة بالحالي، وذلك خلافا لمانحي الائتمان ذوى الخبرة المرتفع.

لذلك يرى الباحث أنه تساهم خبرة مانحي الائتمان في فهم وتفسير المعلومات الإضافية المتضمنة في تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الموسع مما يؤثر معنوياً في قراراتهم وتقييمهم لأنشطة الشركة المقترضة، ولمخاطر فشل الأعمال التي تواجهها، والكشف عن حالات عدم الانتظام في السداد، مما يؤثر في قرارتهم الائتمانية، مقارنة باستخدامهم لتقرير مراقب الحسابات غير المعدل المطبق حالياً في بيئة الممارسة المهنية المصرية، ومن ثم يتوقع الباحث وجود اختلاف تأثير شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد على قرار منح الائتمان باختلاف مستوى خبرة مانح الائتمان، ومن ثم يمكن اشتقاق الفرض الثاني على النحو التالي:

H_2: يختلف التأثير المعنوي للتعديلات الدولية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد على قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية في مصر باختلاف مستوى خبرة مانح الائتمان.

وفيما يتعلق بالتأهيل العلمي لمانحي الائتمان، يرى البعض Litjens et al.(2015); Ton and Nguyen (2014) أن دقة أحكام مانح الائتمان تعتمد بصورة كبيرة على تأهيله العلمي،

فالتأهيل العلمي يعزز المعرفة، ويمكن مانح الائتمان فهم واستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في صنع استراتيجية لمنح الائتمان (Abuhusain, 2020)، فيؤثر التأهيل العلمي لمانحي الائتمان ايجاباً على دقة الأحكام المتعلقة بالتنبؤ بمخاطر فشل أعمال العميل، ومخاطر عدم القدرة على السداد (Litjens et al. 2015).

ويخلص الباحث مما سبق، أن ارتفاع مستوى التأهيل العلمي لمانحي الائتمان، وحصولهم على درجات علمية مهنية و/ أو أكاديمية، ودورات تدريبية تساعد على التعليم المستمر، يضيف لمانحي الائتمان معرفة ودراية بكيفية بناء نماذج صنع القرار فيما يتعلق بقرارات منح الائتمان، مما ينعكس على تحسين جودة القرار، لذلك يتوقع الباحث أن تختلف العلاقة محل الدراسة باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانحي الائتمان كمتغير معدل لهذه العلاقة، وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث على النحو التالي:

H_3: يختلف التأثير المعنوي للتعديلات الدولية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد على قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية في مصر باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانح الائتمان.

ونظراً لأهمية متغيري الخبرة، والتأهيل العلمي لمانحي الائتمان كمتغيرات معدلة للعلاقة محل الدراسة، يتوقع الباحث أن يكون التأثير التفاعلي لهما على الانعكاس الإيجابي لشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد على صحة ودقة قرار منح الائتمان أكبر مقارنة بتأثير كل منهما على حدا (Beaulieu 1994; Collan and Lainema, 2005) ، ومن ثم يمكن للباحث اشتقاق الفرض الرابع للبحث على النحو التالي:

H_4: يختلف التأثير المعنوي للتعديلات الدولية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد على قرار منح الائتمان بالبنوك التجارية في مصر باختلاف مستوى خبرة وتأهيل مانح الائتمان معاً.

2/6-منهجية البحث:

تشمل منهجية البحث كلا من أهداف الدراسة التجريبية، ومجتمع وعينة الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة التجريبية، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، نموذج البحث، والتصميم التجريبي والمعالجات والمقارنات التجريبية، وذلك على النحو التالي:

1/2/6- أهداف الدراسة التجريبية:

استهدفت الدراسة التجريبية اختبار أثر تفعيل تقرير مراقب الحسابات غير المعدل وفق معيار المراجعة رقم 700 المعدل لسنة 2015، قرارات الائتمان للشركات مقارنة بالتقرير الحالي غير المعدل، واختبار أثر المتغيرات المعدلة على هذه العلاقة والخاصة بخبرة والتأهيل العلمي للموظفين المسئولين عن منح الائتمان في البنوك التجارية في مصر قياساً على (Noghondari and Foong, 2013; Boolaky and Quick 2016)

2/2/6 -مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة موظفي البنوك العاملين بأقسام الائتمان في البنوك المصرية، بما يتسق مع (Litjens et al. 2015; Trpeska et al. 2017; Sirois et al. 2018)

وتشمل الدراسة على حالتين تجريبيتين، الحالة التجريبية الأولى تتضمن، القوائم المالية مع تقرير مراقب الحسابات يتضمن رأى غير معدل لمراقب الحسابات وفق معايير المراجعة المصرية الحالية، بينما الحالة التجريبية الثانية تتضمن، القوائم المالية مع تقرير مراقب الحسابات يتضمن رأى غير معدل لمراقب الحسابات وفق معيار المراجعة رقم 700 المعدل في عام 2015.

3/2/6- أدوات وإجراءات الدراسة التجريبية:

أعتمد الباحث على دراسة تجريبية 2 × 2× 2 لاختبار أثر تفعيل التعديلات الدولية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد وفق معيار المراجعة رقم 700 المعدل لعام 2015 على **على قرار منح الائتمان** مقارنة بالتقرير الحالي غير المعدل، قياساً على (Noghondari and Foong, 2013; Boolaky and Quick 2016)، مع اختبار أثر كل من مستوى خبرة مانحي الائتمان وتأهيله العلمي، والأثر التفاعلي لهما على العلاقة محل الدراسة، وقد **تضمنت الحالة التجريبية قسمين رئيسيين:**

القسم الأول: تضمن مجموعة من الأسئلة تهدف إلى قياس بعض الخصائص الديموغرافية لمفردات العينة، من خلال السؤال عن مستوى الخبرة، التأهيل العلمي، المركز الوظيفي.

القسم الثاني: ويشتمل على الحالة التجريبية التي تشتمل على، توصيف لشركة افتراضية تعمل في مجال المنسوجات. وتم عرض القوائم المالية الأساسية للشركة، وتشمل قائمة الدخل وقائمة المركز

المالي عن السنة المالية الحالية وأخرى عن السنة السابقة، والايضاحات المتممة ذات الصلة والمتعلقة بالمبيعات وعناصر المخزون وشروط القروض. أما بالنسبة للبيانات المختلفة بين المجموعات، فقد اشتملت على تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الحالي للعينة الفرعية غير المستقلة الأولى، وتقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد للعينة الفرعية غير المستقلة الثانية. ولقد طلب من المشاركين في التجربة دراسة وتحليل المعلومات بشأن الحالتين التجريبيتين المقدمة لهم ثم الإجابة على مجموعة من الأسئلة تتعلق بقرار منح الائتمان لهذه الشركة.

4/2/6- توصيف وقياس متغيرات الدراسة

في ضوء فروض البحث، تضمنت متغيرات الدراسة متغير مستقل واحد، وهو تقرير مراقب الحسابات غير المعدل وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 700 لسنة 2015، ومتغير تابع، وهو قرار منح الائتمان، بالإضافة إلى متغيرين معدلين وهما؛ مستوى خبرة والتأهيل العلمي لمانحي الائتمان. وتم توصيف هذه المتغيرات وقياسها على النحو التالي:

1/4/4/6- المتغير المستقل: التعديلات الدولية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 700 لسنة 2015، وتم قياسه من خلال تعرض المشاركين في الدراسة لحالتي الدراسة التجريبيتين، حيث تعرض المشاركين في التجربة في الحالة التجريبية الأولى، لتقرير مراقب الحسابات غير المعدل وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم 700 المطبق حالياً، والذى لا يتضمن التعديلات التي أدخلها IAASB على هذا المعيار عام 2015، ثم تعرض المشاركين في التجربة في الحالة التجريبية الثانية، لتقرير مراقب الحسابات غير المعدل وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015، قياساً على (Porumb et al. 2021)

2/4/2/6- المتغير التابع: قرار منح الائتمان في البنوك التجارية في مصر

يقصد به، القرار الذي يتخذه موظفي قسم الائتمان في البنوك التجارية، برفض أو منح قرض للشركات المتقدمة بطلب للحصول على قرض، مع اتخاذ مجموعة قرارات في حالة قبول منح

القرض تتعلق بمبلغ القرض، معدل الفائدة على القرض، ونسبة الضمان، وغيرها من القرارات التي تتحدد بصورة رئيسية بناءً على تقييم موظفي قسم الائتمان لمخاطر العميل، وتم قياس هذا المتغير عن طريق ردود المشاركين في التجربة عن موافقتهم على منح القرض، ومبلغ القرض، ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان، وذلك قياساً على(Chen et al.2016; Trpeska et al. 2017)

3/4/2/6- المتغيران المعدلان:

- **مستوى خبرة مانح الائتمان**

يقصد به المعرفة المكتسبة من خلال سنوات العمل، والتعامل مع العملاء، والتي تساعد على تشكيل إطار معرفي لكيفية أداء المهام، وتحسين عملية التنبؤ بالأحداث الحالية والمستقبلية Waller and Felix (1984)، وتم قياس مستوى خبرة مانح الائتمان بعدد السنوات التي قضاها مانح الائتمان في ممارسة عمله (Noghondari and Foong, 2013; Boolaky and Quick 2016)، ويعتبر مانح الائتمان ذا خبرة مرتفعة إذا كان عدد سنوات خبرته لا تقل عن 10 سنوات، ويعتبر ذا خبرة منخفضة بخلاف ذلك، قياساً على (Al-Abedallat and Jaafreh,2012)

- **التأهيل العلمي لمانح الائتمان**

يقصد به المؤهلات العلمية والتدريب الذي حصل عليه مانح الائتمان، ويعتبر مانح الائتمان ذا تأهيل علمي مرتفع إذا حصل على دراسات عليا، أو شهادات مهنية، ويعتبر ذا تأهيل علمي منخفض بخلاف ذلك (Al-Abedallat and Jaafreh,2012; Noghondari and Foong, 2013)

5/2/6- نموذج البحث

يمكن عرض نموذج البحث كما يلي:

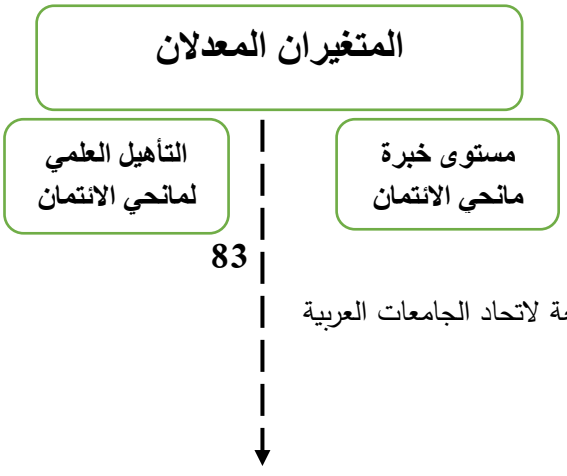

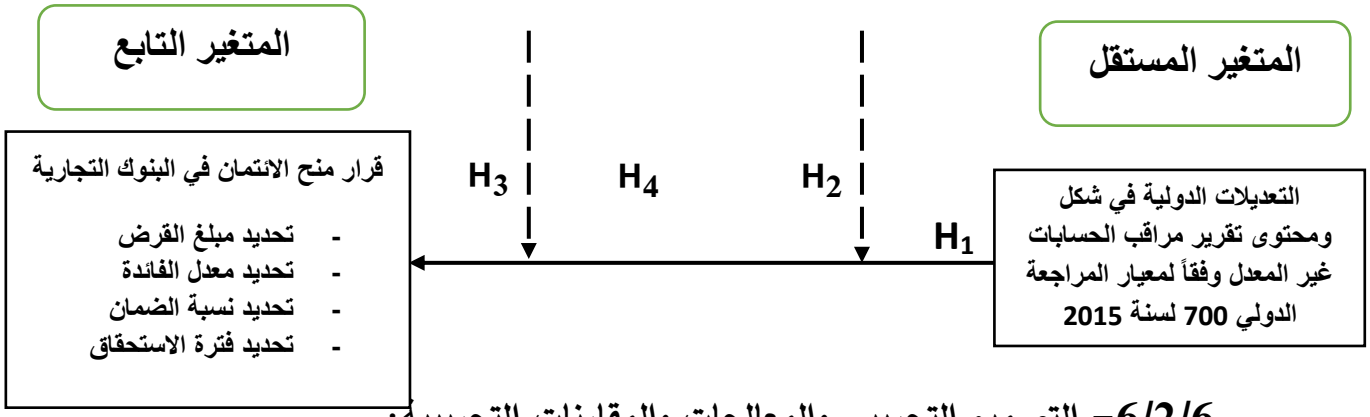

6/2/6- التصميم التجريبي والمعالجات والمقارنات التجريبية:

لاختبار فروض البحث، تم استخدام التصميم التجريبي 2×2×2 التي يوضحها الجدول التالي:

جدول (1) التصميم التجريبي 2×2×2

سمات *مانح* الائتمان / تقرير مراقب الحسابات	مستوى الخبرة		التأهيل العلمي	
	خبرة مرتفعة	خبرة منخفضة	تأهيل علمي مرتفع	تأهيل علمي منخفض
تقرير حالي غير معدل وفقاً لمعيار المراجعة المصري 700 لسنة 2008	(1) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان وفترة الاستحقاق	(2) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان وفترة الاستحقاق	(3) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان وفترة الاستحقاق	(4) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان وفترة الاستحقاق
تقرير جديد غير معدل وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 700 لسنة 2015	(5) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان وفترة الاستحقاق	(6) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان وفترة الاستحقاق	(7) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان وفترة الاستحقاق	(8) تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان وفترة الاستحقاق

يتيح تعرض عينة الدراسة للحالتين التجريبيتين اختبار الفرض الأول للبحث، ولأغراض اختبار باقي فروض البحث، استلزم الأمر تقسيم العينتين الفرعيتين غير المستقلتين إلى مجموعات فرعية، فالغرض اختبار الفرضين الثاني تم تقسيم كل عينة فرعية وفقاً لمستوى الخبرة (بغض النظر عن مستوى التأهيل العلمي) إلى مجموعتين فرعيتين (مانحي الائتمان ذوى الخبرة المرتفعة، مانحي الائتمان ذوى الخبرة المنخفضة)، ولغرض اختبار الفرض الثالث تم تقسيم كل عينة فرعية وفقاً للتأهيل العلمي (بغض النظر عن مستوى الخبرة) إلى مجموعتين فرعيتين (مانحي الائتمان ذوى تأهيل علمي مرتفع، مانحي الائتمان ذوى تأهيل علمي منخفض)، أما لغرض اختبار الفرض الرابع تم تقسم كل عينة فرعية مجموعتين فرعيتين في ظل الأخذ في الاعتبار كلا من مستوى الخبرة والتأهيل العلمي لمانحي الائتمان. وبالتالي يتوافر للباحث 8 معالجات تجريبية على النحو التالي:

المعالجة (1): تقرير مراقب الحسابات الحالي غير المعدل وفقاً لمعايير المراجعة المصرية لسنة 2008/ مانح ائتمان ذو خبرة مرتفعة/ تحديد مبلغ القرض، ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان.

المعالجة (2): تقرير مراقب الحسابات الحالي غير المعدل وفقاً لمعايير المراجعة المصرية لسنة 2008/ مانح ائتمان ذو خبرة منخفضة/ تحديد مبلغ القرض، ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان.

المعالجة (3): تقرير مراقب الحسابات الحالي غير المعدل وفقاً لمعايير المراجعة المصرية لسنة 2008/ مانح ائتمان ذو تأهيل علمي مرتفع/ تحديد مبلغ القرض، ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان.

المعالجة (4): تقرير مراقب الحسابات الحالي غير المعدل وفقاً لمعايير المراجعة المصرية لسنة 2008/ مانح ائتمان ذو تأهيل علمي منخفض/ تحديد مبلغ القرض، ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان.

المعالجة (5): تقرير مراقب الحسابات الجديد غير المعدل وفقاً لمعايير المراجعة الدولية لسنة 2015/ مانح ائتمان ذو خبرة مرتفعة/ تحديد مبلغ القرض، ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان.

المعالجة (6): تقرير مراقب الحسابات الجديد غير المعدل وفقاً لمعايير المراجعة الدولية لسنة 2015/ مانح ائتمان ذو خبرة منخفضة/ تحديد مبلغ القرض، ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان.

المعالجة (7): تقرير مراقب الحسابات الجديد غير المعدل وفقاً لمعايير المراجعة الدولية لسنة 2015/ مانح ائتمان ذو تأهيل علمي مرتفع/ تحديد مبلغ القرض، ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان.

المعالجة (8): تقرير مراقب الحسابات الجديد غير المعدل وفقاً لمعايير المراجعة الدولية لسنة 2015/ مانح ائتمان ذو تأهيل علمي منخفض/ تحديد مبلغ القرض، ومعدل الفائدة، ونسبة الضمان.

ولاختبار فروض البحث، تم إجراء مجموعة من المقارنات بين نتائج المعالجات لاختبار أثر شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد مقارنة بالتقرير الحالي غير المعدل على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية في مصر، وتأثير اختلاف خبرة مانحي الائتمان وتأهلهم العلمي على هذه العلاقة، وذلك على النحو التالي:

المقارنة الأولى: مقارنة بين المعالجات (1+2+3+4) والمعالجات (5+6+7+8)، وذلك لاختبار أثر شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد على قرار منح الائتمان مقارنة بتقرير مراقب الحسابات غير المعدل الحالي، ومن ثم اختبار الفرض الأول للبحث (H_1).

المقارنة الثانية: مقارنة بين [(1) × (5)] × [(2) × (6)] ، وذلك لاختبار مدى اختلاف أثر شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد على قرار منح الائتمان مقارنة بتقرير مراقب الحسابات غير المعدل الحالي، باختلاف خبرة مانحي الائتمان ومن ثم اختبار الفرض الثاني للبحث (H_2).

المقارنة الثالثة: مقارنة بين [(3) × (7)] × [(4) × (8)] ، وذلك لاختبار مدى اختلاف أثر شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد على قرار منح الائتمان مقارنة بتقرير مراقب الحسابات غير المعدل الحالي، باختلاف التأهيل العلمي لمانحي الائتمان، ومن ثم اختبار الفرض الرابع للبحث (H_3).

المقارنة الرابعة: مقارنة بين [((1)+(3)) × ((5)+(7))] ×[((2)+(4)) × ((6)+(8))]، وذلك لاختبار مدى اختلاف أثر شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد على قرار

منح الائتمان مقارنة بتقرير مراقب الحسابات غير المعدل الحالي، باختلاف الأثر المجمع لكل من مستوى الخبرة والتأهيل العلمي لمانحي الائتمان معاً، ومن ثم اختبار الفرض الرابع للبحث (H_4).

7/2/6- نتائج الدراسة التجريبية

يهدف هذا القسم إلى عرض وتحليل الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، الاختبارات الإحصائية للتأكد من اعتدالية بيانات الدراسة بهدف تحديد نوع الاختبارات الإحصائية الملائمة لاختبار فروض الدراسة.

كما يهدف هذا القسم إلى عرض وتحليل نتائج الاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها لاختبار فروض الدراسة، وتحديد أثر المغيرين المعدلين، والأثر التفاعلي لهما على العلاقة محل الدراسة.

1/7/2/6 الإحصاء الوصفي

جدول (2) إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Qualification	42	1.00	2.00	1.3810	.49151
Experience	42	1	2	1.64	.485
ProfCertifiacte	42	0	1	.40	.497
CreditGrant1	42	1.00	2.00	1.9524	.21554
amount1	42	50	425	250.00	91.731
Interestrate1	42	11.00	19.00	16.4762	1.92845
Security1	42	100	140	118.81	13.104
Maturityperiod1	42	3	10	6.48	2.178
CreditGrant2	42	1.00	2.00	1.7381	.44500
amount2	42	50.00	425.00	194.0476	93.83586
Interestrate2	42	15.00	19.00	17.4286	1.36405
Security2	42	100.00	150.00	121.6667	15.28855
Matuityperiod2	42	3.00	10.00	5.0952	1.98543
Valid N (listwise)	42				

يتضح من الجدول (2) أن بلغ متوسط والانحراف المعياري للتأهيل العلمي، الخبرة، وحصول المشاركين على شهادات مهنية (1.3810،0.49151)، (1.64،0.485)، (0.40، 0.497) على التوالي، مما يشير إلى ارتفاع التأهيل العلمي الأكاديمي، والخبرة لدى المشاركين في الدراسة، وانخفاض التأهيل العلمي المهني.

كما يتضح من الجدول (3) أن في الحالة الأولى (تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم 700 المطبق حالياً) بلغ متوسط قبول عينة الدراسة منح القرض 1.9524، (بانحراف معياري 0.21554)، كما بلغ متوسط مبلغ القرض، والفائدة على القرض، وقيمة الضمانات المطلوبة لمنح القرض، وفترة الاستحقاق، 250، 16.4762%، 118.81، 6.48 سنوات (بانحراف معياري 91.731، 1.92845، 13.104، 2.178) على التوالي، بينما يتضح في الحالة الثانية (تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015)، أن متوسط قبول عينة الدراسة منح القرض 1.7381، (بانحراف معياري 0.44500)، كما بلغ متوسط مبلغ القرض، والفائدة على القرض، وقيمة الضمانات المطلوبة لمنح القرض، وفترة الاستحقاق، 194.0476، 17.4286%، 121.6667، 5.0952 سنوات (بانحراف معياري 93.83586، 1.36405، 15.28855، 1.98543) على التوالي.

وتوضح النتائج السابقة، اتجاه عينة الدراسة في الحالة الثانية إلى التحفظ في منح القرض وشروط القرض مقارنة بالحالة الأولى، وأن الانحرافات المعيارية لقرارات الائتمان المختلفة كانت أقل في الحالة الثانية مقارنة بالأولى، الامر الذى يشير بصورة مبدئية الى التقاط عينة الدراسة لإشارات تحذيرية من تقرير مرقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015، لم تكن واضحة في معيار المراجعة المصري رقم 700، كما أن الحالة الثانية كانت إجابات العينة أكثر اتساقا وهذا ما يبرره انخفاض الانحرافات المعيارية لقرارات الائتمان في الحالة الثانية مقارنة بالانحرافات المقابلة لها في الحالة الأولى، مما يشير إلى أن قرارات عينة الدراسة في الحالة الثانية أكثر دقة منها في الحالة الأولى.

2/7/2/6 اختبار الاعتدالية (Normality Test)

تم اجراء اختبار Kolmogrov – Simirnov & Shapiro–Wilk على البيانات المتحصل عليها من الاستجابات التجريبية، لتحديد التوزيع الاحتمالي للمجتمع الذى سحبت منه عينة الدراسة، وقد أشارت نتائج الاختبار (جدول 3/أ، 3/ب) إلى قيمة P–value أقل من 5% لكل الأسئلة على مستوى عينتي الدراسة، مما يشير إلى أن بيانات عينتي الدراسة مسحوبة من مجتمعين لا تتبع بياناتهما التوزيع الطبيعي، لذلك اعتمد الباحث على الاختبارات اللامعلمية.

جدول (3/أ) نتيجة اختبار الاعتدالية لإجابات مفردات المشاركين في الحالة التجريبية الأولى

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		CreditGrant1	amount1	Interestrate1	Security1	Maturityperiod1
N		42	42	42	42	42
Normal Parameters[a,b]	Mean	1.9524	250.00	16.4762	118.81	6.48
	Std. Deviation	.21554	91.731	1.92845	13.104	2.178
Most Extreme Differences	Absolute	.540	.155	.298	.179	.282
	Positive	.413	.155	.202	.139	.227
	Negative	-.540-	-.150-	-.298-	-.179-	-.282-
Test Statistic		.540	.155	.298	.179	.282
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000[c]	.013[c]	.000[c]	.002[c]	.000[c]

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

جدول (3/ب) نتيجة اختبار الاعتدالية لإجابات مفردات المشاركين في الحالة التجريبية الثانية

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		CreditGrant2	amount2	Interestrate2	Security2	Matuityperiod2
N		42	42	42	42	42
Normal Parameters[a,b]	Mean	1.7381	194.0476	17.4286	121.6667	5.0952
	Std. Deviation	.44500	93.83586	1.36405	15.28855	1.98543
Most Extreme Differences	Absolute	.460	.177	.266	.207	.281
	Positive	.278	.156	.266	.160	.281
	Negative	-.460-	-.177-	-.234-	-.207-	-.166-
Test Statistic		.460	.177	.266	.207	.281
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000[c]	.002[c]	.000[c]	.000[c]	.000[c]

a. Test distribution is Normal.
b. Calculated from data.
c. Lilliefors Significance Correction.

3/7/2/6 نتائج اختبار فروض الدراسة

يهدف هذا القسم عرض نتائج اختبار فروض الدراسة باستخدام الاختبارات اللامعلمية، والتحليل الإضافي الذي يتناول أثر مستوى الخبرة، والتأهيل العلمي في حالة تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد (الحالة التجريبية الثانية) كمتغيرات مستقلة على قرار منح الائتمان.

أولاً: التحليل الأساسي

لاختبار فروض البحث وللتحقق من أثر تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد، على قرار منح الائتمان قام الباحث باستخدام اختبار Wilcoxon Signed Rank اللامعلمى للتحقق من مدى وجود اختلافات معنوية بين العينتين غير المستقلتين (الحالة التجريبية الأولى والثانية) (Noghondari and Foong, 2013; Boolaky and Quick 2016) وذلك على النحو التالي:

1/3/7/2/6 نتيجة اختبار الفرض الأول

استهدف الفرض الأول للدراسة اختبار أثر التعديلات الدولية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد على قرار منح الائتمان، متضمناً قرار الموافقة على أو رفض منح الائتمان، وتحديد كل من؛ مبلغ القرض، معدل الفائدة على القرض، قيمة الضمانات المطلوبة للحصول على القرض، فترة استحقاق القرض، وذلك من خلال المقارنة بين المعالجات (1+2+3+4) والمعالجات (5+6+7+8)، باستخدام اختبار Wilcoxon Signed Rank لعينتين غير مستقلتين، وقد أظهرت نتائج الاختبار جدول (4)، وجود اختلافات معنوية بين عينتي الدراسة فيما يتعلق بقرارات الائتمان المتعلقة بالموافقة على منح الائتمان (Z=−3.00, Asymp.Sig.=.003)، ومبلغ القرض(Z=−3.523, Asymp.Sig. =.000) ، ومعدل الفائدة(Z=−3.507, Asymp.Sig.=.000)، وفترة استحقاق القرض (Z=−3.523, Asymp.Sig.=.000)، بينما أظهرت النتائج الإحصائية عدم وجود فرق معنوي بين عينتي

الدراسة فيما يتعلق بقرار تحديد قيمة الضمانات المطلوبة (Z=-1.363, Asymp.Sig.=.173). وتشير هذه النتائج إلى التأثير الجزئي لتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015 على قرار منح الائتمان، ومن ثم **قبول الفرض الأول للبحث جزئيا**، ويجدر القول بأن تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015 أثر على جميع القرارات الفرعية المتعلقة بمنح الائتمان، فيما عدا قرار تحد قيمة الضمانات المطلوبة للحصول على القرض، حيث كانت الاختلافات غير معنوية بين الحالتين التجريبيتين.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Porumb et al. (2021) بوجود تأثير معنوي للتعديلات الدولية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد على معدل الفائدة، وفترة استحقاق القرض. ولكن من جهة أخرى، تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة Sirois et al. (2018) بعدم تأثر المشاركين (كبدائل لموظفي الائتمان) بصورة جوهرية بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ضمن تقرير مراقب الحسابات الموسع في الموافقة على منح القروض.

ولتحديد اتجاه اختلاف القرار بين المجموعتين التجريبيتين، رجع الباحث إلى الى Ranks في جدول (4)، ومتوسط استجابة عينة الدراسة للحالتين التجريبيتين جدول (2)، وقد أشارت النتائج الإحصائية إلى اتجاه المشاركين في التجربة إلى رفض منح القرض في ظل الحالة التجريبية الثانية بدرجة أكبر مقارنة بالحالة التجريبية الأولى (Negative Ranks= 9, Positive Ranks=0) ، حيث متوسط قبول عينة الدراسة منح القرض 1.7381 في الحالة التجريبية الثانية مقارنة بـ 1.9524 في الحالة التجريبية الأولى، كما أن اتجاه المشاركين في التجربة إلى منح مبلغ قرض أقل في ظل الحالة التجريبية الثانية مقارنة الحالة التجريبية الاولى (Negative Ranks= 19, Positive Ranks=3)، حيث بلغ متوسط مبلغ القرض في الحالة التجريبية الثانية 194.0476 مقارنة 250 في الحالة التجريبية الأولى، وأن اتجاه المشاركين في التجربة إلى تحديد معدل فائدة أكبر في ظل الحالة التجريبية الثانية مقارنة الحالة التجريبية الاولى (Negative Ranks= 2, Positive Ranks=18)، حيث بلغ متوسط معدل الفائدة في الحالة التجريبية الثانية 17.4286%، مقارنة 16.4762%، في الحالة التجريبية الأولى، كما حدد المشاركين في التجربة فترة استحقاق أقل في ظل الحالة التجريبية الثانية مقارنة بالحالة التجريبية الأولى

(Negative Ranks= 20, Positive Ranks=2)، حيث بلغ متوسط فترة الاستحقاق في الحالة التجريبية الثانية 5.0952 سنوات مقارنة 6.48 سنوات في الحالة التجريبية الأولى، وكانت جميع هذه الاختلافات معنوية، كما تجدر الإشارة أنه بالنسبة لتحديد قيمة الضمان أنه بالرغم من أن الاختلاف بين ردود المشاركين في الحالتين التجريبيتين غير معنوية، إلا أن اتجاه المشاركين في التجربة إلى تحديد قيمة ضمان أكبر في ظل الحالة التجريبية الثانية مقارنة الحالة التجريبية الاولى (Negative Ranks= 3, Positive Ranks=13)، وأن متوسط قيمة الضمانات المطلوبة للحصول على القرض في الحالة الثانية 121.6667 كان أكبر مقارنة بالحالة التجريبية الأولى 118.81، وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى الاتجاه التحفظي للمشاركين عند تعرضهم لتقرير مراقب الحسابات الموسع وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015، والتقاطهم لإشارات تحذيرية لم يستطيعوا ادراكها عند تعرضهم لمعيار المراجعة المصري لسنة 2008.

ويستنتج الباحث من النتائج السابقة، أنه قد ساعد تقرير مراقب الحسابات الموسع المقرضين على تقييم مخاطر المقترضين بدقة أكبر من تقرير مراقب الحسابات المطبق حالياً في بيئة الممارسة المهنية المصرية، حيث وفر مصداقية وشفافية عن جودة الأرقام المحاسبية، وأن المعلومات الإضافية مثل المعلومات المتعلقة بأمور المراجعة الرئيسية، يمكن أن تلبى احتياجات المقرضين ولها أثار على التعاقد على القروض.

كما يمكن أن يستنتج الباحث من الاختلافات المعنوية في معظم القرارات الخاصة بشروط التعاقد على القروض بين الحالتين التجريبيتين، إلى أنه قد أدت المعلومات الإضافية في تقرير مراقب الحسابات المعد وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015 مقارنة بتقرير مراقب الحسابات المعد وفقاً لمعيار المراجعة المصري لسنة 2008، إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض ونقل معلومات خاصة بمراقب الحسابات عن الجدارة الائتمانية للمقترض، بما خفض من عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض، وأدى إلى تخفيض مشكلة

الاختيار المعاكس التي يواجهها الطرف الأقل معرفة، وجعل الأحكام المهنية لموظفي البنوك المتعلقة بالشروط التعاقدية للقرض أكثر دقة[6].

جدول (4) نتيجة اختبارWilcoxon Signed Rank لأثر شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد على قرار منح الائتمان

Ranks and Test Statistics

Ranks

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
CreditGrant2 - CreditGrant1	Negative Ranks	9[a]	5.00	45.00
	Positive Ranks	0[b]	.00	.00
	Ties	33[c]		
	Total	42		
amount2 - amount1	Negative Ranks	19[d]	12.34	234.50
	Positive Ranks	3[e]	6.17	18.50
	Ties	20[f]		
	Total	42		
Interestrate2 - Interestrate1	Negative Ranks	2[g]	9.00	18.00
	Positive Ranks	18[h]	10.67	192.00
	Ties	22[i]		
	Total	42		
Security2 - Security1	Negative Ranks	3[j]	14.00	42.00
	Positive Ranks	13[k]	7.23	94.00
	Ties	26[l]		
	Total	42		
Matuityperiod2 - Maturityperiod1	Negative Ranks	20[m]	11.78	235.50
	Positive Ranks	2[n]	8.75	17.50
	Ties	20[o]		
	Total	42		

[6] كما يظهر في جدول (2) انخفاض الانحرافات المعيارية لقرارات الائتمان في الحالة التجريبية الثانية مقارنة بالانحرافات المقابلة لها في الحالة الأولى.

a. CreditGrant2 < CreditGrant1; b. CreditGrant2 > CreditGrant1; c. CreditGrant2 = CreditGrant1; d. amount2 < amount1; e. amount2 > amount1; f. amount2 = amount1; g. Interestrate2 < Interestrate1; h. Interestrate2 > Interestrate1; i. Interestrate2 = Interestrate1; j. Security2 < Security1; k. Security2 > Security1; l. Security2 = Security1; m. Matuityperiod2 < Maturityperiod1; n. Matuityperiod2 > Maturityperiod1; o. Matuityperiod2 = Maturityperiod1

Test Statistics

	CreditGrant2 - CreditGrant1	amount2 - amount1	Interestrate2 - Interestrate1	Security2 - Security1	Matuityperiod2 - Maturityperiod1
Z	-3.000-[b]	-3.523-[b]	-3.507-[c]	-1.363-[c]	-3.592-[b]
Asymp. Sig. (2-tailed)	.003	.000	.000	.173	.000

b. Based on positive ranks.
c. Based on negative ranks.

2/3/7/2/6 نتيجة اختبار الفرض الثاني

استهدف الفرض الثاني اختبار أثر اختلاف مستوى خبرة مانحي الائتمان على العلاقة بين التغير في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد وقرارات مانح الائتمان المتعلقة بالموافقة على أو رفض منح الائتمان، مبلغ القرض، معدل الفائدة، قيمة الضمانات، وفترة الاستحقاق، ويوضح جدول (5) نتائج اختبار هذا الفرض.

جدول (5) نتيجة اختبار Wilcoxon Signed Rank الاختبار أثر اختلاف مستوى خبرة مانحي الائتمان على العلاقة بين شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد وقرار منح الائتمان

		CreditGrant2 - CreditGrant1	amount2 - amount1	Interestrate2 - Interestrate1	Security2 - Security1	Matuityperiod2 - Maturityperiod1
High experience	Z	-2.646-[b]	-2.527-[b]	-2.668-[c]	-.425-[b]	-3.148-[b]
	Asymp. Sig. (2-tailed)	.008	.011	.008	.671	.002
low experience	Z	-1.414-[b]	-2.386-[b]	-2.271-[c]	-2.588-[c]	-1.730-[b]
	Asymp. Sig. (2-tailed)	.157	.017	.023	.010	.084

b. Based on positive ranks.

c. Based on negative ranks.

أظهرت نتائج اختبار اختلاف مستوى خبرة مانحي الائتمان على العلاقة بين التغيرات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015، على القرارات المتعلقة بمنح الائتمان، أنه فيما يتعلق بالموافقة على أو رفض منح الائتمان، أن قيمة Asymp.Sig. بالنسبة لمانحي الائتمان ذوى الخبرة بلغت 008.، وبالنسبة

لمانحي الائتمان قليلي الخبرة بلغت .157 =.Asymp.Sig، مما يشير إلى أن الموافقة على منح الائتمان يتأثر بخبرة مانحي الائتمان.

وبالنسبة لما يتعلق بمبلغ القرض فقد ظهرت .011 =.Asymp.Sig لمانحي الائتمان ذوى الخبرة المرتفعة، .017 =.Asymp.Sig لمانحي الائتمان ذوى الخبرة المنخفضة، مما يشير إلى أن التغيرات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد المعد وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015 قد أثرت على ما نحى الائتمان ذوي الخبرة المرتفعة، وكذلك ذوى الخبرة المنخفضة. الأمر الذي يشير أن الإفصاحات الإضافية في تقرير مراقب الحسابات غير المعدل وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015، قد أدى إلى زيادة فهم، وايضاح مناطق الخطر المختلفة في القوائم المالية للشركة المقترضة، لمانحي الائتمان منخفضي الخبرة، الأمر الذى أدى إلى انخفاض الفروق في تقييماتهم للمخاطر مقارنة بمانحي الائتمان ذوى الخبرة المرتفعة.

وفيما يتعلق بمعدل الفائدة فقد ظهرت .008 =.Asymp.Sig لمانحي الائتمان ذوى الخبرة، بينما ظهرت .023 =.Asymp.Sig لمانحي الائتمان ذوى الخبرة المنخفضة، مما يشير إلى أن التغيرات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد المعد وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015 قد أثرت على مانحي الائتمان ذوي مستوى الخبرة المرتفع في قرار تحديد معدل الفائدة، وكذلك على ذوى مستوى الخبرة المنخفض، ولكن أتضح هذا الأثر بشكل أقوى على مانحي الائتمان ذوى مستوى الخبرة المرتفع.

وبالنسبة لقرار تحديد قيمة الضمانات للحصول على القرض فقد ظهرت =.Asymp.Sig .671 لمانحي الائتمان ذوى مستوى الخبرة المرتفع ، و .010 =.Asymp.Sig لمانحى الائتمان ذوى مستوى الخبرة المنخفض، مما يشير إلى تأثير الإفصاحات الإضافية في تقرير مراقب الحسابات غير المعدل وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015 قد أثرت على مانحي الائتمان منخفضي الخبرة، ولم يكن لها تأثير معنوي على مانحي الائتمان من ذوى الخبرة، الأمر الذى يشير إلى استفادة مانحي الائتمان منخفضي الخبرة من المعلومات الإضافية في تقرير مراقب الحسابات الموسع، وأن هذه المعلومات عوضت نقص الخبرة لديهم، مما أثر على قراراتهم المتعلقة

بتحديد قيمة الضمانات للحصول على القرض مقارنة بمانحي الائتمان من ذوى الخبرة التي لم يتضح أن للمعلومات الإضافية تأثير عليهم فيما يتعلق بقرار تحديد قيمة ضمانات القرض.

وفيما يتعلق بقرار تحديد فترة الاستحقاق فقد ظهرت Asymp.Sig.= .002 لمانحي الائتمان ذوى مستوى الخبرة المرتفع، و Asymp.Sig.= .084 لمانحى الائتمان ذوى مستوى الخبرة المنخفض ، مما يشير إلى أن قرار تحديد فترة الاستحقاق للقرض تأثر بخبرة مانحي الائتمان.

ويخلص الباحث مما سبق إلى **قبول الفرض الثاني جزئياً**، حيث أظهرت نتائج التحليل أن اختلاف مستوى خبرة مانحي الائتمان كان له تأثير معنوي على العلاقة بين تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الموسع وكل من الموافقة على منح الائتمان، وتحديد مبلغ الضمان، وفترة استحقاق القرض، ولم يكن له تأثير معنوي على العلاقة بين تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الموسع ومبلغ القرض، ومعدل الفائدة.

وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة (Andersson, 2004; Tronnberg and Hemlin, 2012; Baklout, 2015; Zoggle,2017) التي خلصت إلى أن الخبرة تساعد في تخفيض التحيزات السلوكية، واستخلاص استدلالات من المواقف السابقة، التي قد تتطابق مع المواقف الحالية وتحسين عملية التنبؤ مع مرور الوقت، ومن ثم تحديد أكثر دقة لمخاطر التخلف عن السداد.

3/3/7/2/6 نتيجة اختبار الفرض الثالث

استهدف الفرض الثالث اختبار أثر اختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانحي الائتمان على العلاقة بين شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد وقرارات مانح الائتمان المتعلقة بالموافقة على أو رفض منح الائتمان، مبلغ القرض، معدل الفائدة، قيمة الضمانات، وفترة الاستحقاق، ويوضح جدول (6) نتائج اختبار هذا الفرض.

جدول (6) نتيجة اختبار Wilcoxon Signed Rank الاختبار أثر اختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانحي الائتمان على العلاقة بين شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد وقرار منح الائتمان

Matuityperiod2 - Maturityperiod1	Security2 - Security1	Interestrate2 - Interestrate1	amount2 - amount1	CreditGrant2 - CreditGrant1

High qualification	Z	-2.449-[b]	-2.730-[b]	-2.693-[c]	-1.081-[c]	-2.999-[b]
	Asymp. Sig. (2-tailed)	.014	.006	.007	.280	.003

Low qualification	Z	-1.732-[b]	-2.207-[b]	-2.449-[c]	-.957-[c]	-2.121-[b]
	Asymp. Sig. (2-tailed)	.083	.027	.014	.339	.034

b. Based on positive ranks.

c. Based on negative ranks.

أظهرت نتائج اختبار اختلاف مستوى التأهيل العلمي على العلاقة بين التغيرات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015، على القرارات المتعلقة بمنح الائتمان، حيث فيما يتعلق بالموافقة على أو رفض منح الائتمان، بلغت قيمة .Asymp.Sig للمؤهلين علميا 014.، مقارنة بمانحي الائتمان ذو التأهيل العلمي المنخفض حيث بلغت .083 =.Asymp.Sig، مما يشير إلى أن الموافقة على منح الائتمان يتأثر بالتأهيل العلمي.

أما فيما يتعلق بمبلغ القرض فقد ظهرت .006 =.Asymp.Sig للمؤهلين علمياً، و .027 =.Asymp.Sig لمنخفضي التأهيل العلمي، مما يشير إلى أن التغيرات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد المعد وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015 قد أثرت على مانحي الائتمان ذوي التأهيل العلمي المرتفع، وكذلك ذوى التأهيل العلمي المنخفض، ولكن أتضح هذا الأثر بشكل أقوى على مانحي الائتمان ذوى التأهيل العلمي المرتفع.

وفيما يتعلق بمعدل الفائدة فقد ظهرت .007 =.Asymp.Sig للمؤهلين علمياً، و .014 =.Asymp.Sig لمنخفضى التأهيل العلمي، مما يشير إلى أن التغيرات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد المعد وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015 قد أثرت على مانحي الائتمان ذوي التأهيل العلمي المرتفع في قرار تحديد معدل الفائدة، وكذلك على ذوى التأهيل العلمي المنخفض، ولكن أتضح هذا الأثر بشكل أقوى على مانحي الائتمان ذوى التأهيل العلمي المرتفع.

وبالنسبة لقرار تحديد قيمة الضمانات للحصول على القرض فقد ظهرت .280 =.Asymp.Sig لمانحى الائتمان ذوي التأهيل العلمي المرتفع، و .339 =.Asymp.Sig لمانحي الائتمان ذوى

التأهيل العلمي المنخفض، مما يشير إلى أن مستوى التأهيل العلمي لم يكن له تأثير معنوي على العلاقة محل الدراسة.

وفيما يتعلق بقرار تحديد فترة الاستحقاق فقد ظهرت Asymp.Sig.= .003 للمؤهلين علمياً، Asymp.Sig.= .034 لمنخفضي التأهيل العلمي، مما يشير إلى أن التغيرات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد المعد وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015 قد أثرت على مانحي الائتمان ذوي التأهيل العلمي المرتفع، وكذلك ذوي التأهيل العلمي المنخفض عند اتخاذ قرار تحديد فترة الاستحقاق، ولكن أتضح هذا الأثر بشكل أقوى على مانحي الائتمان ذوى التأهيل العلمي المرتفع.

تشير النتائج السابقة مجتمعة، إلى التأثير المعنوي لمستوى التأهيل العلمي على العلاقة بين التغيرات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد المعد وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015 وقرار الموافقة على منح القرض، وأنه كان للتأهيل العلمي المرتفع أثر أقوى على على العلاقة بين التغيرات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد المعد وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015 واتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد مبلغ القرض، معدل الفائدة، وفترة الاستحقاق مقارنة بمانحي القرض ذوى التأهيل المنخفض، ولم يكن لمستوى التأهيل العلمي تأثير معنوي على العلاقة بين التغيرات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد المعد وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015 وقرار تحديد قيمة الضمانات للحصول على القرض، وبدلالة هذه النتائج مجتمعة ووجود تأثير جزئي لمستوى التأهيل العلمي (كمتغير معدل)على إدراك مانحي الائتمان على التغيرات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد، يمكن للباحث **قبول الفرض الثالث للبحث جزئيا.**

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Ton and Nguyen (2014) بوجود تأثير معنوي للتأهيل العلمي على القرات الاقتصادية وتقبل المخاطر، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه Andersson (2004) بعدم تأثير التأهيل العلمي على اكتساب المعلومات.

4/3/7/2/6 نتيجة اختبار الفرض الربع

استهدف الفرض الرابع اختبار الأثر التفاعلي لمستوى خبرة وتأهيل مانح الائتمان على العلاقة بين التغيرات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد على قرار منح الائتمان، ويتوقع الباحث بأن يختلف تأثير تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد على قرار منح الائتمان بدرجة أكبر باختلاف مستوى الخبرة والتأهيل العلمي معاً، ويوضح الجدول (7) نتيجة اختبار الفرض الرابع على النحو التالي:

جدول (7) نتيجة اختبار Wilcoxon Signed Rank الاختبار الأثر التفاعلي لاختلاف مستوى خبرة وتأهيل مانح الائتمان على العلاقة بين شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد وقرار منح الائتمان

		CreditGrant2 – CreditGrant1	amount2 – amount1	Interestrate2 – Interestrate1	Security2 – Security1	Matuityperiod2 – Maturityperiod1
High experience × High qualification	Z	-2.236-[b]	-2.015-[b]	-1.941-[c]	-.414-[b]	-2.663-[b]
	Asymp. Sig. (2-tailed)	.025	.044	.042	.679	.008
Low experience × Low qualification	Z	-1.000-[b]	-1.604-[b]	-1.414-[c]	-1.633-[c]	-1.000-[b]
	Asymp. Sig. (2-tailed)	.317	.109	.157	.102	.317

b. Based on positive ranks.

c. Based on negative ranks.

تشير النتائج في جدول (7) أنه بالنسبة لعينة الدراسة ذوى مستوى الخبرة والتأهيل المنخفض، لم يتضح تأثير معنوي لتقرير مراقب الحسابات الجديد على أي قرار من القرارات المتعلقة بمنح الائتمان، بينما لعينة الدراسة ذوى مستوى الخبرة والتأهيل المرتفع، فقد ظهر تأثير معنوي لتقرير مراقب الحسابات الجديد على قرار الموافقة على منح الائتمان، مبلغ القرض، وتحديد معدل الفائدة، وفترة الاستحقاق، ولم يظهر التأثير المعنوي للعلاقة فيما يتعلق بقرار تحديد قيمة الضمان، وبناء على هذه النتيجة يمكن للباحث **قبول الفرض الرابع جزئياً**، الا انه **بالرغم من القبول الجزئي للفرض**، توضح النتائج بصفة عامة وجود تأثير لتفاعل متغيري مستوى خبرة والتأهيل العلمي لمانحي الائتمان على العلاقة بين تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد وقرار منح الائتمان.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Collan and Lainema (2005) التي توصلت إلى أن عملية دعم واتخاذ القرارات الاقتصادية في في بيئة الأعمال المعقدة، ودقة تقدير متخذ القرار للمخاطر التي تواجه الشركة، تتأثر بدرجة كبيرة بمستوى التأهيل العلمي وخبرة متخذ القرار معاً.

ثانياً: التحليل الإضافي

يهدف التحليل الإضافي إلى اختبار ما إذا كان مستوى خبرة، والتأهيل العلمي لمانحي الائتمان كمتغيرين مستقلين يؤثر على قرار منح الائتمان في حالة التعرض لتقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد، ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحث بتحليل الحالة التجريبية الثانية (حالة التعرض لتقرير مراقب غير المعدل وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 700 لسنة 2015)، ولاختبار أثر خبرة مانحي الائتمان كمتغير مستقل، قام الباحث بمقارنة المجموعة الخامسة (مانحي الائتمان ذوى خبرة خبرة مرتفعة) والمجموعة السادسة (مانحي الائتمان ذوى خبرة منخفضة)، أما لاختبار أثر التأهيل العلمي لمانحي الائتمان كمتغير مستقل، قام الباحث بمقارنة المجموعة السابعة (مانحي الائتمان ذوى تأهيل علمي مرتفع) والمجموعة الثامنة مانحي الائتمان ذوى تأهيل علمي منخفض)، ويوضح الجدول (8)، (9) نتيجة اختبار Mann Whitney للمقارنتين، على النحو التالي:

جدول (8) نتيجة اختبار Mann Whitney لأثر خبرة مانحي الائتمان وتوافر تقرير مراقب الحسابات الجديد على قرار منح الائتمان

Grouping Variable: Experience	CreditGrant2	amount2	Interestrate2	Security2	Matuityperiod2
Mann-Whitney U	183.000	147.000	198.000	175.500	196.000
Wilcoxon W	561.000	267.000	576.000	553.500	574.000
Z	-.672-	-1.498-	-.130-	-.727-	-.182-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.502	.134	.897	.467	.855

جدول (9) نتيجة اختبار Mann Whitney لأثر التأهيل العلمي لمانحي الائتمان وتوافر تقرير مراقب الحسابات الجديد على قرار منح الائتمان

Grouping Variable: Qualification	CreditGrant2	amount2	Interestrate2	Security2	Matuityperiod2
Mann-Whitney U	189.000	171.000	128.500	143.000	178.000
Wilcoxon W	294.000	577.000	534.500	549.000	584.000
Z	-.245-	-.686-	-1.980-	-1.450-	-.513-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.806	.493	.048	.147	.608

وفقاً للنتائج الإحصائية جدول (8) لم يتضح وجود تأثير معنوي لعنصر الخبرة على قرارات منح الائتمان المتعلقة بقبول أو رفض منح القرض، تحديد مبلغ القرض، ومعدل الفائدة، وقيمة

الضمانات، وفترة الاستحقاق. كما أشارت النتائج الإحصائية جدول (9) إلى عدم وجود تأثير معنوي للتأهيل العلمي لمانحي الائتمان على قرارات منح الائتمان المتعلقة بقبول أو رفض منح القرض، تحديد مبلغ القرض، وقيمة الضمانات، وفترة الاستحقاق، بينما اتضح وجود تأثير معنوي للتأهيل العلمي على تحديد معدل الفائدة حيث (Z=-1.980, Asymp. Sig. =.048)، ويستنتج الباحث من هذه النتائج أن خبرة مانحي الائتمان وحدها (كمتغير مستقل) لا تؤثر على قرار مانح الائتمان، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 700 لسنة 2015، فالشكل والمعلومات الإضافية جديدة وتحتاج الى وقت للتعلم حتى للخبراء، بما يتوافق مع ما أشارت إليه نظرية التعلم بناء على المفاهيم Waller and Felix (1984) إلى أنه يتم استيعاب المعلومات الجديدة ضمن هيكل سابق للمعرفة، ويتفاعل هذا الهيكل مع المعلومات الجديدة التي من الصعب فهمها حتى يصل الشخص بالمعرفة إلى حالة التوازن، وقد أشارت نتائج هذه النظرية إلى عدم قدرة الشخص على الوصول إلى أفضل مستوى من المعرفة أو الخبرة بالشيء بدايةً من التعرض له، إلا أنه مع مرور الوقت يكتسب المعرفة ويدمجها مع هيكل المعرفة السابقة.

أما فيما يتعلق بالنتائج المتعلقة بالتأهيل العلمي لمانحي الائتمان كمتغير مستقل، تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي لعنصر التأهيل العلمي عند تحديد معدل الفائدة، وعدم وجود تأثير معنوي للتأهيل العلمي على القرارات الأخرى، ويستنتج الباحث من هذه النتائج إلى أنه على الرغم من عدم التأثير المعنوي للتأهل العلمي على قرارات منح الائتمان المتعلقة بالموافقة على أو رفض منح الائتمان، وتحديد قيمة الضمانات وفترة الاستحقاق، إلا أن التأثير المعنوي على تحديد معدل الفائدة وهو العنصر الذى يعد من أكثر العناصر تعبيرا عن تقييم مانحي الائتمان لمخاطر الشركة المقترضة، يشير إلى فهم واستيعاب مانحي الائتمان ذوى التأهيل العلمي المرتفع لشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الجديد بالمقارنة بمانحي الائتمان ذوى التأهيل العلمي المنخفض.

ويرجع الباحث هذه النتيجة أن مانحي الائتمان ذوى التأهيل العلمي المرتفع قد تعرضوا لدراسة معايير المراجعة الدولية الجديدة لسنة 2015 (لديهم دراسات عليا في مجال المحاسبة والمراجعة)، مما مكنهم من تحديد المعلومات الإضافية في تقرير مراقب الحسابات الجديد، واستخدمها في نموذج صنع قرار منح الائتمان الخاص بهم، بينما مانحي الائتمان ذوى التأهيل

العلمي المنخفض الذين في غالب الامر لم يدرسوا أو يتعرضوا للمستجدات في معايير المراجعة الدولية بصفة عامة، ومعيار المراجعة الدولي 700 لسنة 2015 بصفة خاصة، لم يستطيعوا إدراك المحتوى الإعلامي والشفافية في تقرير مراقب الحسابات الجديد، واعتبروا المعلومات الإضافية في تقرير مراقب الحسابات بمثابة تحفظاً واتجهوا إلى تحديد معدل فائدة أعلى (Mean Rank= 26.32) مقارنة بمانحي الائتمان ذوى التأهيل العلمي المرتفع (Mean Rank= 19.09).

3/6- خلاصة البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة واختبار أثر تفعيل التعديلات الدولية في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات غير المعدل وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 700 لسنة 2015 على قرار منح الائتمان بالبنوك المصرية، وأثر كل من خبرة مانحي الائتمان، ومستوى تأهيلهم العلمي على العلاقة محل الدراسة، ولتحقيق الهدف من البحث اعتمد الباحث على دراسة تجريبية على عينة من 42 من موظفي قسم الائتمان بالبنوك المصرية.

وقد استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار فروض الدراسة، وقد استنتج الباحث من نتائج الاختبارات الإحصائية ما يلي:

- قد أثر تقرير مراقب الحسابات الجديد معنوياً على قرار الموافقة على أو رفض منح الائتمان، كما كان له تأثير معنوي على القرارات الائتمانية السعرية المتعلقة بتحديد مبلغ القرض، معدل الفائدة، فترة الاستحقاق، إلا أنه لم يتضح أثر تقرير مراقب الحسابات الجديد على قرار تحديد قيمة الضمانات للحصول على القرض. وتشير هذه النتائج إلى أهمية وحاجة مانحي الائتمان إلى المعلومات الإضافية والشفافية في تقرير مراقب الحسابات غير المعدل، وأن هذه المعلومات تحدث أثراً في قرار منح الائتمان، والقرارات المتعلقة بشروط المنح.
- أظهرت نتائج الدراسة التجريبية أن اختلاف مستوى خبرة مانحي الائتمان كان له تأثير على العلاقة بين تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد وكل من الموافقة على أو رفض منح الائتمان، تحديد قيمة الضمانات المطلوبة للحصول على القرض، فترة الاستحقاق، ولم يتضح وجود تأثير عند تحديد مبلغ القرض ومعدل الفائدة، مما يشير إلى

أن اختلاف عصر الخبرة كان لها تأثيراً جزئياً على إدراك مانحي الائتمان للمعلومات الإضافية والشفافية في تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد، وأن الإدراك الكامل لأهمية لمانحي الائتمان واستفادتهم كلياً من المعلومات الإضافية في تقرير مراقب الحسابات الجديد تحتاج إلى وقت للتعلم، واستيعاب المعلومات الجديدة ضمن هيكل الخبرة السابق.

- اتضح من النتائج الإحصائية أن اختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانحي الائتمان كان له تأثير على إدراكهم للمعلومات الإضافية والشفافية في تقرير مراقب الحسابات الجديد، مما أثر على بعض قراراتهم، حيث توصلت النتائج الإحصائية إلى تأثير تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد على قرار مانحي الائتمان المتعلق بالموافقة على أو رفض منح الائتمان يختلف باختلاف مستوى التأهيل العلمي لمانحي الائتمان.
- أشارت نتائج الدراسة التجريبية فيما يتعلق بالتأثير التفاعلي المعدل لمستوى خبرة والتأهيل العلمي معا لمانحي الائتمان على العلاقة بين تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد وقرار منح الائتمان، إلى أن التأثير التفاعلي لمتغيري مستوى خبرة والتأهيل العلمي معاً لمانحي الائتمان على العلاقة محل الدراسة كان له تأثيرا هاما وملحوظاً مقارنة بالتأثير المعدل للعلاقة لكل منهما على حدا، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن تأثير تقرير مراقب الحسابات غير المعدل الجديد على قرارات مانحي الائتمان المتعلقة بالموافقة على أو رفض منح الائتمان، تحديد مبلغ القرض، ومعدل الفائدة، قيمة الضمانات للحصول على القرض، قد تأثرت باختلاف مستوى الخبرة والتأهيل العلمي معاً لمانحي الائتمان.

وبناءً على ما سبق يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة تطوير معايير المراجعة المصرية بصفة عامة، ومعايير التقرير بصفة خاصة، بما يواكب التغيرات في معايير المراجعة الدولية المعدلة لسنة 2015.
- تحديث مقررات المراجعة في الجامعات المصرية، بتناول التعديلات التي طرأت على معايير المراجعة الدولية المعدلة لسنة 2015.

- الاهتمام بالتدريب والتعليم المستمر لموظفي البنوك متخذي قرار منح الائتمان وتحديد شروطه، بغرض توعيتهم بأهمية التعديلات التي طرأت على تقرير مراقب الحسابات، وخلق طلب مجتمعي من أهم الفئات المشركة في سوق المال "المقرضين"، لأهمية تعديل معيار المراجعة المصري (700) والمعايير المرتبطة به، لما له من محتوى إعلامي يساهم في اتخاذ وجودة القرار.
- ضرورة اهتمام مكاتب المحاسبة والجهاز المركزي للمحاسبات في مصر بالتنمية المهنية لمراقب الحسابات بالتركيز على تعديلات معايير المراجعة من جهة، ولمواجهة ثورة التكنولوجيا لدى عملاء المراجعة من جهة أخرى.

ويقترح الباحث مجموعة من البحوث المستقبلية في مجال البحث الحالي تتناول:

- أثر تفعيل التعديلات الجديدة في تقرير مراقب الحسابات على أتعاب المراجعة.
- المحتوى الإعلامي لإفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية ومستوى التوكيد على قراري الاستثمار ومنح الائتمان–دراسة تجريبية.
- دور تفعيل التعديلات الجديدة في تقرير مراقب الحسابات في تخفيض تكاليف الوكالة في سوق المال المصرية.
- أثر تطبيق معيار المراجعة الدولي (700) لسنة 2015 على تضيق فجوة توقعات المراجعة في بيئة البيانات الضخمة.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

- الأباصيري، بسمة حسن محمد. 2017. دراسة انتقادية مقارنة لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 المعدل ونظيره المصري. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، 1(1): 590-633.
- الذنيبات، خالد على. 2019. أثر تعديلات المحاسب القانوني حسب معيار التدقيق الدولي رقم 700 في تضييق فجوة التوقعات وتحسين عملية توصيل نتيجة التدقيق إلى مستخدمي القوائم المالية: دليل من الأردن. ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، 15(3): 285-309.
- السمسار، على حسن علي .2017. أثر الإلزام بالإفصاح عن أسم شريك المراجعة في تقرير مراقب الحسابات على قرار الاستثمار. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، 1(1): 489-539.
- بخيت، محمد عبد النبي. 2017. ***أثر المحتوى المعلوماتي لفقرة أمور المراجعة الأساسية في التقرير الجديد لمراقب الحسابات على قرار الاستثمار بالأسهم***. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- زيتون، محمد خميس جمعة خطاب. 2018. أثر إفصاح مراقب الحسابات عن الأهمية النسبية على قرارات المستثمرين-دراسة تجريبية، ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، 2(2): 337-407.
- محمود، عبد الحميد عيسوي. 2018. محددات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجع الخارجي مع دراسة ميدانية في بيئة الممارسة المهنية المصرية. ***مجلة البحوث المحاسبية*** قسم المحاسبة -كلية التجارة -جامعة طنطا، (1): 470-534.
- وزارة الاستثمار. 2008. **معايير المراجعة المصرية**. قرار وزير الاستثمار رقم 166 لسنه 2008.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

- Abuhusain, M. 2020. The role of artificial intelligence and big data on loan decisions. ***Accounting***, *6*(7): 1291-1296.
- Al-Abedallat, A. Z., and A. B. Jaafreh. 2012. The effect of the worker's efficiency in extending of credit facilities on the reduction of bad debts study on the Jordanian commercial banks. ***Interdisciplinary Journal of Contemporary Research In Business,*** 4(1): 836-852.
- Andersson, P. 2004. Does experience matter in lending? A process-tracing study on

  experienced loan officers' and novices' decision behavior. ***Journal of Economic Psychology***, 24(8): 471-92.
- Aqel, S. M. 2014. Independent Auditor's Report: Messages Conveyed and Implications. ***Acta Universitatis Danubius. Œconomica)***, 10(5): 5-17.
- Beaulieu, P. R. 1994. Commercial lenders' use of accounting information in interaction with source credibility. ***Contemporary Accounting Research***, *10*(2): 557-585.
- Backof, A., K. Bowlin, and B. Goodson. 2014. The Impact of Proposed Changes to the Content of the Audit Report on Jurors' Assessments of Auditor Negligence. ***Working paper***, University of Virginia and University of Mississippi
- Baklout, I. 2015. On the role of loan officers' psychological traits in predicting microcredit default accuracy. ***Qualitative Research in Financial Markets,*** 7(3): 264-289.
- Bedard,J. ,N. Gonthier, and A.Sachett. 2019. Consequences of Expanded Audit Reports: Evidence from the Justifications of Assessments in France. ***Auditing: A Journal of practice and theory,*** August, 23-45.
- Boolaky, P. K., and R. Quick. 2016. Bank directors' perceptions of expanded auditor's reports. ***International Journal of Auditing,*** *20*(2): 158-174.

- Bruns, V., and M. Fletcher. 2008. Banks' risk assessment of Swedish SMEs. ***Venture Capital***, 10(2): 171-194.
- Collon, M. and T. Lainema.2005. **On teaching business decision-making in complex domains**, Paper presented in the Proceedings of the Fifth IEEE International Conference on Advanced Learning Technologies, Abo Akademi University, Finland.
- Chartered Financial Analyst Institute (CFA).2010. Independent Auditor's Report Survey Results, **Available at:https://www.cfainstitute.org/Survey/independent_auditors_report_survey_results.pdf**.
- Chen, P. F., S. He, Z. Ma, and D. Stice. 2016. The information role of audit opinions in debt contracting. ***Journal of Accounting and Economics,*** 61(1): 121–144.
- Cheng, L., J. Jaggi, P. N. Michas, and J. W. Schatzberg. 2019. Auditor Communication Provisions in Private Loan Agreements: Do They Matter? ***Working paper***. Available at: https://ssrn.com/abstract=3433846.
- Cunningham,L.M., C. Li, S.E. Stein and N. Wright. 2019. What's in a Name? initial Evidence of Us Audit Partner Identification using Difference- in difference Analysis. ***The Accounting Review***, 94(5): 139-163.
- Dibia, N. O. 2015. Audit Expectations Gap and Perception of Financial Reporting.

  International Journal of Managerial Studies and Research, 3(3): 23-31.
- Edmonds,C.T , R.D. Leece ,B. Y. Vermeer, and T. E. Vermeer. 2020. The Information value of qualified and adverse audit reports: Evidence from the municipal sector. ***Auditing :a Journal of Practice and Theory,*** 39(1): 21-41.
- European Commission. 2011. **Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council on Specific Requirements Regarding Statutory Audit of Public-Interest Entities.** Brussels: European Commission

- Fakhfakh, M. 2015. The readability of international illustration of auditor's report: An advanced reflection on the compromise between normative principles and linguistic requirements. ***Journal of Economics, Finance and Administrative Science***, 20(38): 21-29.
- Financial Reporting Council (FRC). 2013. **International Standard on Auditing (UK and Ireland) 700. The Independent Auditor's Report on Financial Statements**. London: Financial Reporting Council.
- Garcia, L. S., N. Gambetta, M. A. Garcia-benau, and M. Orta Perez. 2019. Understanding the determinants of magnitude of entity-level-risk and account-level risk key audit matters: the case of United Kingdom. **The British Accounting Review**, 51(2): 227-240.
- Gutierrez, E. F., M. Minutti-Meza, K. Tatum, and M. Vulcheva. 2017. Consequences of Adopting an Expanded Auditor's Report in the United Kingdom. ***SSRN Working paper*** Available at**:** **http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2741174**
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). 2011. **Enhancing the Value of Auditor Reporting: Exploring Options for Change.**

  Available at**:** **https://www.iaasb.org/publications/enhancing-value-auditor-reporting-exploring-options-change-1**
- _____.2012. ***Improving the Auditor's Report***. New York:International Federation of Accountants.
- _____.2015. ***Forming an opinion and reporting on financial statements:*** International Standard on Auditing (ISA) 700 revised. New York, NY: IAASB.
- _____. 2015. ***Going Concern***. International Standard on Auditing (ISA) 570 revised. New York, NY: IAASB.
- _____. 2015. ***Communicating Key Audit Matters in the Independent Auditor's report***. International Standard on Auditing (ISA) 701 revised. New York, NY: IAASB.

- _____. 2015. ***The Auditor's Responsibilities Relating to Other Information*** International Standard on Auditing (ISA) 720 revised. New York, NY: IAASB.
- _____.2015. **The New Auditor's report greater transparency into the financial Statement Audit,** January, Auditor Report fact sheet ,1-6
  Available at: **https://www.ifac.org/system/files/uploads/IAASB/Auditor-Reporting-Fact-Sheet.pdf**
- International Federation of Accountants (IFAC), 2008, ***International Standard on Auditing (ISA) 700: The independent auditor's report on a complete set of general-purpose financial statement.*** **Handbook of *International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements, Part I,*** New York: IFAC. 561–79.
- International Organization of Securities Commissions (IOSCO)Technical Committee, 2009, ***Auditor Communications: Consultation Report***.
  Available at: **Error! Hyperlink reference not valid.**
- Junior, E. D., and F. C. Galdi. 2020. The Information relevance of Key Audit matters. ***Revista Contabilidade & Financas***, 31(82): 67-83.
- Klueber, J., A. Gold and C. Pott. 2018. Do Key Audit Matters impact financial reporting behavior? ***SSRN Working papers,*** June: 1-35.
- kwon, Y., J. Park, J. Yu. 2018. The effect of Industry –Specialist Auditors on SEO Underpricing before and after the global financial crisis. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory,*** Feb, 37(1): 89-113.
- Levy, H. B., 2018. The Audit report returns to its roots. ***The CPA Journal***, August: 66-68.
- Litjens, R., J. van Buuren, and R. Vergoossen. 2015. Addressing Information Needs to Reduce the Audit Expectation Gap: Evidence from Dutch Bankers, Audited Companies and Auditors. ***International Journal of Auditing***, 19(3): 267-281.

- Mo, P. L., O. M. Rui, and X. Wu. 2015. Auditors' going concern reporting in the pre-and post-bankruptcy law era: Chinese affiliates of big4 versus local auditors. **The International Journal *of Accounting,*** 50(1): 1-30.
- Mock, T. J., J. Bédard, P. Coram, R. Espahbodi and R. C. Warne. 2013. Comment letter to respond to the IAASB invitation to comment on its Exposure Draft, Reporting on Audited Financial Statements: Proposed New and Revised International Standards on Auditing (ISAs). ***University of California, Riverside and University of Maastricht***.
- Myers, L., J. Schmidt, and M. Wilkins. 2013. An investigation of recent changes in going concern reporting decision among Big N and non-Big N auditors. ***Review of Quantitative Finance and Accounting,*** 43(1): 155-172.
- Noghondari, A. T., and S.Y. Foong. 2013. Antecedents and consequences of audit expectation gap: Evidence from the banking sector in Malaysia. ***Managerial Auditing Journal***, 28(5): 384-406.
- Ohman, T.T.P. 2015. To be or not to be- auditors' ability to signal going concern problems, ***Journal of Accounting & Organizational Change,*** 11(2): 162-182.
- Omri, M. A., R. Errhili, and F. H. Ghorbel. 2011. Usefuleness of audit report in loan decisions granted by Tunisian banks: an experimental study. ***International Journal of Critical Accounting,*** 3(4): 399-413.
- Porumb, V. A., Y. Zengin-Karaibrahimoglu, G. J. Lobo, R. Hooghiemstra, and D. De Waard. 2021. Expanded Auditor's Report Disclosures and Loan Contracting. ***Contemporary Accounting Research***, 38(4): 3214-3253.
- Prasad, P., and C. Parmod. 2017. The Changing Face of the Auditor's Report: Implications for Suppliers and Users of Financial Statements. ***Australian Accounting Review,*** 27(4): 348-367.

- Reid, C. D., and J. F. Youngman. 2017. new Audit partner identification rule may offer opportunistic and benefits. ***Business Horizons,*** 60(4): 507-518.
- Sereseli, N. 2018. ISA 700: Theoretical Aspects and main concepts of Updated structure of Auditor's report. ***Eco forum,*** 3(3): 1-4.
- Simnett, R. and A. Huggins. 2014. Enhancing the Auditor's Report: to What Extent is There Support for the IAASB's, Proposed Changes? ***Accounting Horizons***, 28(4): 719–747.
- Simunic, D. A., M. Ye, and P. Zhang. 2017. The Joint Effects of Multiple legal system characteristics on Auditing Standards and auditor behavior. ***Contemporary Accounting Research,*** 34(1) 7-38.
- Sirois, L. P., J. Bédard, and P. Bera. 2018. The informational value of key audit matters in the auditor's report: Evidence from an eye-tracking study. ***Accounting Horizons***, 32(2): 141-162.
- Smith, K. 2016. Tell me more: A content analysis of expanded auditor reporting in the United Kingdom. ***Working paper***, Virginia Tech University.
- Tahinakis, P. and M. Samarinas. 2016. The incremental information content of audit opinion. ***Journal of Applied Accounting Research,*** 17(2): 139-169.
- Tamoradi, F., and J. M. Mosaee. 2015. Causes a Gap Between the Expectations of Auditors and Users of Audit Reports. ***Journal of Research in Business, Economics and Management***, 3(1) Available at**: www.scitecresearch.com.**
- Ton, H., and T. Nguyen. 2014. The impact of demographical factors on investment decision: A study of Vietnam stock market. ***International Journal of Economics and Finance,*** 6(11): 83-89.
- Tronnberg, C., and S. Hemlin. 2012. Banker's lending decision making: A psychological approach. ***Managerial Finance*** 38(11):1032-1047.
- Trpeska, M., A. Atanasovski, and Z. B. Lazarevska. 2017. The relevance of financial information and contents of the new audit report for lending decisions of commercial banks. ***Accounting and Management Information Systems***, 16(4): 455-471.

- Waller, W. J. and W. L. Felix. 1984. The auditor and learning from experience: some conjectures. ***Accounting Organization and Society*** , 9(3 / 4): 383-406.
- Wickramasingha, S. R. M., and K. G. M. Nanayakkara. 2015. The external auditor's opinion and the stakeholder's purposes : an empirical analysis in Sri Lanka. ***The Kelaniya Journal of Management,*** 4(1): 31-49.
- Wilson, A. B., M. Chapman and D. M. Stott. 2019. The effect of audit opinion signature on a jury's perception of negligence. International Journal of Auditing, 23(1): 45-56.
- Woudenberg, J., L. H. Van Dijk, and R. Kamerling. 2019. company Management's and Auditor's reporting on going concern: Discussion of the current international Regulatory Framework. ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***, 9(2): 335-361.
- Zoggel, D. 2017. Assurance of non-financial information and the Cost of Debt. ***Unpublished Master Thesis, Redbound University***.

ملحق البحث
الحالة التجريبية

جامعة الإسكندرية
كلية التجارة
قسم المحاسبة

الأستاذ الفاضل: .....

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإعداد بحث لاختبار أثر التعديلات في تقرير مراقب الحسابات وفق معيار المراجعة الدولي رقم 700 المعدل على قرار الائتمان. وتمثل الحالتين التجريبتين المرفقتين، والأسئلة الملحقة بهما أحد أدوات البحث لإجراء الدراسة التجريبية، وتعتبر مشاركتكم في البحث هامة علميا ومهنياً.

ويقدر الباحث تعاونكم لإتمام هذا البحث من خلال الإجابة على كل الأسئلة التي تتضمنها الحالتين التجريبيتين، ونحيطكم علماً بأن كافة إجاباتكم على الأسئلة، وما تتضمنه من بيانات، سوف تعالج احصائياً وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

الباحث
د/ حنان محمد إسماعيل يوسف
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

بريد إلكتروني:

Hanan.ismail@alexu.edu.eg

القسم الأول: البيانات الشخصية:

1- الاسم (اختياري): .....

2- الوظيفة الحالية: .....

3- المؤهل الدراسي:

بكالوريوس ( ) **في:** .....

دبلوم دراسات عليا ( ) **في:** .....

ماجستير ( ) **في:** .....

دكتوراة ( ) **في:** .....

4- شهادات مهنية:

CPA ( ) **CFA** ( )

CMA ( ) **أخرى** ( ) **أذكرها**.....

5- عدد سنوات الخبرة في العمل

أقل من 5 سنوات ( )

من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ( )

من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ( )

من 15 إلى أقل من 20 سنة ( )

من 20 سنة فأكثر ( )

القسم الثاني: من فضلك قم بدراسة وتحليل الحالتين التجريبيتين التاليتين ثم قم بالإجابة على الأسئلة المرفقة بها:

الحالة التجريبية الأولي

شركة (س) شركة مساهمة مقيدة بالبورصة وهي إحدى شركات صناعة المنسوجات، وقد تقدمت الشركة للبنك، بطلب للحصول على قرض، وبوصفك المسؤول عن اتخاذ قرار منح القرض للشركة، تسلمت القوائم المالية للشركة وتقرير مراقب الحسابات عليها، التي كانت على النحو التالي في 2020/12/31:

قائمة المركز المالي المختصرة 31 /2020/12

(بالمليون جنية مصري)

	2019	2020
أصول طويلة الأجل		
الأصول الثابتة	640	570
مشروعات تحت التنفيذ	30	20
استثمارات في شركات تابعة	310	250
أصول اخري	20	10
مجموع الأصول طويلة الأجل	**1000**	**850**
الأصول المتداولة:		
المخزون	700	500
عملاء وأوراق قبض	420	330
المدينون و حسابات مدين أخري	260	220
المستحقات الضريبية	20	100
النقدية لدى البنوك وبالصندوق	600	500
إجمالي الأصول المتداولة	**2000**	**1650**
إجمالي الأصول	**3000**	**2500**
حقوق الملكية		
رأس المال المصدر والمدفوع	600	600
أرباح محتجزة	600	300
صافي الربح	500	400
إجمالي حقوق الملكية	1700	1300
الالتزامات غير المتداولة		

قروض	230	340
التزامات ضريبية مؤجلة	70	80
أجمالي الالتزامات غير المتداولة	290	420
الالتزامات المتداولة		
موردون وأوراق دفع	850	640
التزامات ضرائب الدخل	150	140
اجمالي الالتزامات المتداولة	**1100**	**880**
اجمالي الالتزامات	**1200**	**1000**
اجمالي حقوق الملكية والالتزامات	**3000**	**2500**

قائمة الدخل المختصرة 31 /2020/12

(بالمليون جنية مصري)

	2019	**2020**
صافي المبيعات	2600	2000
تكلفة البضاعة المباعة	(1400)	(1000)
مجمل الربح	1200	1000
مصروفات بيعية	300	200
مصروفات إدارية وتمويلية	350	300
مصروفات بحوث وتطوير	150	50
الدخل التشغيلي	400	450
+ إيرادات تمويلية	170	120
–فروق تقييم العملة	(70)	(170)
الربح قبل الضؤيبة	500	400
ضريبة الدخل (5 , 22 %)	112 , 500	90
صافي ربح العام بعد الضريبة	337 , 500	310
نصيب السهم في أرباح العام	5 , 625	5 , 61

أهم الإيضاحات بشأن القوائم المالية:

أ-أسس إعداد القوائم المالية: تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية فيما لم يصدر بشأنه معايير محاسبة مصرية.

ب- التقديرات المحاسبية والافتراضات الرئيسية: يتم استخدام تقديرات معقولة كأساس لإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية. وتعتمد تقديرات الإدارة على خبراتها التاريخية ويتم مراجعتها.

ج- فيما يتعلق بالمبيعات و الاعتراف بالايرادات : يتم قياس المبيعات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

د- تقاس الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ويتم اهلاكها بطريقة القسط الثابت.

هـ- المخزون:

يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما اقل. وتتمثل القيمة القابلة للتحقق في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية لاتمام ومصروفات البيع. ويتم تقييم المخزون باستخدام طريقة المتوسط المرجح.

ويظهر المخزون كالتالي:

	2020/12/31	2019/12/31
إجمالي مخزون الإنتاج التام وتحت التشغيل والمواد الخام	**730**	**540**
يخصم الانخفاض في قيمة المخزون	**(30)**	**(40)**
قيمة المخزون	**700**	**500**

و- الالتزامات القانونية المحتملة: تطعن الشركة مفى صحة اتفاقية للأدوات المالية مع مؤسة مالية محلية، بدعوى قضائية أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية. والتي لا تزال قيد نظر اللجنة كما في 2020/12/31، لا يمكن حالياً التنبؤء بالمحصلة النهائية لهذه الدعوى بصورة موثوقة من وجهة نظر الإدارة والمستشار القانوني. فإنهم يروا وبشكل مطمئن بأن الحكم في الدعوى سوف ينتهى إلى أبطال الاتفاقيات بين الشركة والمؤسسة المالية، بالمقابل في حالة صدور قرار ضد الشركة، فإن الأثر التراكمى للقيمة العادلة سيخفض صافى أصول الشركة بمبلغ 90.8 مليون جنيه مصري كما في 31 ديسمبر 2020، إن الأثر التراكمى قد يتغير بالسب أ الايجاب وفقا للتغيرات المستقبلية في القيمة العادلة للاتفاقيات.

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي شركة (س) للمنسوجات

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة (س) للمنسوجات " شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والدخل الشامل و التغير في حقوق الملكية و التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة و غيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد و عرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد و عرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش والخطأ . كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة و تطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في ابداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية و العرض العادل و الواضح لها، وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء راي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة . وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية و التقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نري أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جوانبها الهامة، عن المركز المالي المرفق للشركة(س) للمنسوجات في 31ديسمبر 2020 و عن أداءها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة علي وجود إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات الواردة بتقريرمجلس الإدارة المعد وفقاُ لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وراد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

الإسكندرية في 1 أبريل 2021

مكتب التوفيق للمحاسبة

مراقب الحسابات

.....

زميل جمعية المحاسبين المراجعين المصرية

س، م، م رقم (.....)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم(...)

افترض أن الشركة لأغراض التوسع في نشاطها، تقدمت للبنك للحصول على قرض طويل الأجل لمدة خمس سنوات بمبلغ 500 مليون جنيه، بضمان الأصول الثابتة الملموسة والتي تبلغ صافي قيمتها الدفترية 850 مليون جنيه، وفي ضوء المعلومات السابقة:

1- هل توافق مبدئياً على منح الشركة هذا القرض؟

نعم ( ) لا ( )

بفرض أنك وافقت على منح القرض، هل توافق على أن يتراوح مبلغ القرض بين:

أقل من 100 مليون جنيه

من 100 إلى 150 مليون جنية ( )

من 150 إلى 200 مليون جنية ( )

من 200 إلى 250 مليون جنية ( )

من 250 إلى 300 مليون جنية ( )

من 300 إلى 350 مليون جنية ( )

من 350 إلى 400 مليون جنية ( )

أكثر من 400 مليون جنيه ( )

2- **هل ستقوم بتحديد سعر الفائدة على القرض بمعدل يعادل :**

10% (سعر الاقتراض المعلن من قبل البنك المركزي) ( )

أكبر من 10% إلى 12% ( )

أكبر من 12% إلى 14% ( )

أكبر من 14% إلى 16% ( )

أكبر من 16% إلى 18% ( )

أكبر من 18% إلى 20% ( )

أكبر من 20% ( )

3- هل ستقوم بطلب ضمانات كنسبة من مبلغ القرض تبلغ

أقل من 100% ( )

100% ( )

110% ( )

120% ( )

130% ( )

140% ( )

أكثر من 140% ( )

4- في تقديرك ما فترة الاستحقاق التي يمكن أن تمنحها لقرض الشركة؟

3 سنوات ( )

5 سنوات	( )
8 سنوات	( )
10 سنوات	( )
أكثر من 10 سنوات	( )

الحالة التجريبية الثانية

بافتراض استخدام نفس بيانات الشركة (س) شركة مساهمة مقيدة بالبورصة وهي إحدى شركات المنسوجات في الاسكندرية، وقد تقدمت الشركة للبنك الذي تعمل فيه مسئولا عن منح الائتمان للشركات، بطلب للحصول على قرض، وبوصفك المسؤول عن اتخاذ قرار منح القرض للشركة، تسلمت القوائم المالية للشركة وتقرير مراقب الحسابات عليها وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 المعدل في عام 2015، وذلك كما يلي:

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة (س) للمنسوجات

(شركة مساهمة مصرية)

فقرة الرأي

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة (س) للمنسوجات (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في الميزانية في 31 ديسمبر 2020، وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة (س) للمنسوجات (شركة مساهمة مصرية) في 31 ديسمبر 2020، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقرة أساس الرأي

تم إجراء عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المصرية [7]. تم وصف مسئولياتنا وفقاً لتلك المعايير في الفقرة الخاصة بمسئولية مراقب الحسابات في التقرير. ونحن مستقلون عن الشركة، كما قمنا بالوفاء بمسئولياتنا الأخلاقية الأخرى، وذلك وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية المراجعة.
وأننا نرى أن الأدلة التي قمنا بالحصول عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء الرأي.

أمور المراجعة الرئيسية

يتطلب المعيار الدولي رقم 701 الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية المرتبطة بمراجعتنا للقوائم المالية للشركة عن الفترة الحالة، وهي الأمور التي كانت بحسب حكمنا المهني تعد أكثر الأمور جوهرية في عملية مراجعة القوائم المالية الموحدة عن الفترة الحالية، ولذلك رأينا أنه من الأمور التي سوف نبلغها للمعنيين بالحوكمة وهي:

الأمر الرئيسي للمراجعة	كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا
الاعتراف بالإيرادات – مبيعات	
بلغت صافي مبيعات الشركة في 31 ديسمبر 2020 بقيمة 2 مليار جنية مصري (2019: بلغت صافي المبيعات 6 , 2 مليار جنية مصري). يعتبر الاعتراف بالإيرادات من أمور المراجعة الرئيسية بسبب: –كبر حجم المعاملات –تفترض المعايير الدولية للمراجعة أن هناك مخاطر جوهرية تتعلق بتحقق الايراد. توضح السياسة المحاسبية للشركة كيفية تحقق الإيرادات كما تم ذكره في الايضاحات	لقد قمنا بالإجراءات التالية فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات: – تم تقييم تصميم وتنفيذ واختبار مدى فعالية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بدورة الإيرادات. – تم اختبار النظم العامة لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. – تم فحص حركة الإيرادات التي تمت في نهاية العام لتقييم ما إذا كان قد تم الاعتراف بالإيرادات في الفترة الصحيحة. – تم اجراء اختبارات الفحص المستندي والإجراءات التحليلية
تقييم المخزون	

1) بافتراض أن معيار المراجعة المصري رقم (700) تم تعديله ليتوافق مع معيار المراجعة الدولي رقم (700) المعدل لسنة 2015.

في 31 ديسمبر 2020 بلغ صافي رصيد المخزون 700 مليون جنية (2019: بلغ صافي المخزون 500 مليون جنية) ويعتبر وجود وتقييم المخزون من أمور المراجعة الرئيسية بسبب ما يلي: – لدي الشركة مستوى عالي من المخزون في نهاية العام. – بالإشارة إلى إيضاحات بشأن القوائم المالية، يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل ويتم تحديد التكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح. ويتطلب تحديد ما إذا كان المخزون سيتحقق بقيمة أقل من التكلفة ممارسة الإدارة الحكم وتطبيق الافتراضات القائمة على أكثر الأدلة الموثوق بها في وقت إعداد التقديرات، وقيام الإدارة بالإجراءات التالية لتحديد الانخفاض المطلوب: – تم استخدام تقرير لمتوسط اعمار المخزون وتقدير القدرة المستقبلية لبيع المخزون – تم تكوين مخصص للمخزون الراكد وبطيء الحركة. – تم اجراء تحليل أصناف المخزون في تاريخ القوائم المالية للتأكد من أنه يتم اثباته بالتكلفة او صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل ويتم الاعتراف بتخفيض القيمة إذا لزم الأمر.	تشمل إجراءات المراجعة التي قمنا بها لمعالجة المخاطر الجوهرية المتعلقة بوجود المخزون ما يلي: – حضور الجرد الفعلي في نهاية السنة وتقييم مدى كفاية الرقابة على وجود المخزون. – مراجعة إجراءات الشركة لتعكس نتائج الجرد الفعلي في السجلات المحاسبية. فيما يتعلق بتحديد تكلفة المخزون شملت إجراءات المراجعة التي قمنا بها: – تم مراجعة عمليات شراء المواد الخام وقطع الغيار واختبار المستندات المؤيدة على أساس العينة. – تم تقييم مدى معقولية طرق حساب التكاليف للإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام المستخدمة من جانب الشركة من خلال المزج بين إجراءات فحص الرقابة الداخلية والفحص المستندي. فيما يتعلق بتحديد صافي القيمة القابلة للتحقق ، واشتملت إجراءات المراجعة على: – اختبار تقدير متوسط أعمار المخزوم الذي أعدته الإدارة والتأكد من صحة البنود المتقادمة وتاريخ الفواتير المسجلة. – اختبار صافي القيمة القابلة للتحقق مع أسعار البيع الحديثة للمخزون بعد خصم تكلفة البيع. – مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة ومطابقتها للسياسة المسجلة بالقوائم المالية – تم إعادة حساب المخزون الراكد وبطيء الحركة.
القروض:	
بلغت القروض غير المتداولة 240 مليون جنيه	قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية المتعلقة بالقروض:

مصري، أن هذه القروض مضمونة بضمانات شخصية وتعهدات وسند لأمر صادرة من المساهمين، ولها شروط وتعهدات يجب الالتزام بها، ويوجد مخاطر عدم الالتزام بالتعهدات والتي تتمثل بالحفاظ على على نسبة مديونية وربحية محددة، وفق اتفاقية التسهيلات، كذلك يوجد مخاطر عدم الاحتساب الصحيح لمصاريف التمويل.	* قمنا بمراجعة اتفاقيات الشركة مع البنك وتأكدنا من مطابقتها للشروط والتعهدات الخاصة بها. * قمنا بمراجعة الأقساط التي تم سدادها خلال سنة. * قمنا بالتأكد من احتساب مصاريف التمويل بشكل صحيح.
الدعوى القانونية ضد المؤسسة المالية المحلية	
تطعن الشركة في صحة بعض اتفاقيات المشتقات المالية مع إحدى المؤسسات المالية، وعليه لم تتم المحاسبة عن هذه الاتفاقيات في هذه القوائم المالية كما في 31 ديسمبر 2020، قامت الشركة بتعيين مستشار قانوني خارجي لدعم الشركة في إجراءاتها القانونية ضد المؤسسة المالية بتاريخ 10 نوفمبر 2020، أقامت الشركة دعوى قضائية أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، كما في 31 ديسمبر 2020، كانت الدعوى لا تزال قيد نظر اللجنة. لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية في مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، نظراً للأهمية النسبية لمبلغ الاتفاقيات، وأن أي نتائج سلبية للدعوى يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على المركز المالي للشركة، ونتائج عملياتها، أو تدفقاتها النقدية المستقبلية.	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها ما يلى: * لقد حصلنا واطلعنا على الاتفاقيات وتوصلنا لفهم للمعاملة المعنية وشروطها الأساسية، لقد حصلنا أيضاً على تأكيد مباشر من المؤسسة المالية، بشأن هذه المعاملة وقيمتها العادلة في السوق في 31 ديسمبر 2020. * لقد حصلنا واطلعنا على صحيفة الدعوى المقدمة إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية لفهم الأساس القانوني للدعوة. * لقد اطلعنا على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة المنعقدة خلال 2020، مع التركيز بشكل خاص على التطورات العامة في موقف الدعوى. * قمنا بمناقشة موقف الدعوى مع المستشار القانوني الخارجي للاطلاع على وضع الإجراءات القانونية.

بالإضافة إلى ذلك، أن خسائر القيمة السوقية من هذه الاتفاقيات تبلغ 90.8 مليون جنيه مصري، لم يتم المحاسبة عنها في هذه القوائم. يرجى الاطلاع على الايضاح رقم (و)	

مسئولية الإدارة والمسئولين عن الحوكمة:

الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية. كما تتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية ذات عرضاً عادلاً خالية من أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش أو الخطأ.

كما أن الإدارة مسئولة عن تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار، والإفصاح عن أي أمور متعلقة بالاستمرارية واستخدام افتراض الاستمرارية عند إعدادها للقوائم المالية، وذلك ما لم تنوى تصفية الشركة أو وقف عملياتها عمداً أو عن إجبار.

ويقع على عاتق المسئولين عن الحوكمة مهمة الإشراف على عملية التقرير المالي الخاص بالشركة.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط واداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتبار الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي اعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

ويقع على عاتقنا الوصول لاستنتاج بشأن مدى ملائمة استخدام الإدارة لافتراض الاستمرارية بناءً على الأدلة التي تم الحصول عليها، عن إذا ما كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بالأحداث والظروف التي قد تؤدي شك جوهري في قدرة الشركة على الاستمرار. إذا وصلنا لاستنتاج بوجود عدم تأكد جوهري يجب علينا أن نقوم بلفت الانتباه لرقم الإفصاح الذي يشير إلى ذلك في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كان ذلك الإفصاح غير كافي.

بالإضافة للتواصل مع المسئولين عن الحوكمة بشأن نطاق وتوقيت ونتائج المراجعة واي قصور في الرقابة الداخلية. والالتزام بالمتطلبات الاخلاقية ذات الصلة باستقلال المراقب وأي أمور قد تؤثر على استقلاليته.

الإسكندرية في 1 أبريل 2021

مكتب التوفيق للمحاسبة

مراقب الحسابات

.....

زميل جمعية المحاسبين المراجعين المصرية

س، م، م رقم (.....)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم(...)

شريك المراجعة .....

التوقيع

.....

بعد قراءتك للحالة المرفقة بما في ذلك تقرير مراقب الحسابات:

افترض أن الشركة لأغراض التوسع في نشاطها، تقدمت للبنك للحصول على قرض طويل الأجل لمدة خمس سنوات بمبلغ 500 مليون جنيه، بضمان الأصول الثابتة الملموسة والتي تبلغ صافي قيمتها الدفترية 850 مليون جنيه، وفي ضوء المعلومات السابقة:

1- هل توافق مبدئياً على منح الشركة هذا القرض؟

نعم ( ) لا ( )

بفرض أنك وافقت على منح القرض، هل توافق على أن يتراوح مبلغ القرض بين:

أقل من 100 مليون جنيه ( )
من 100 إلى 150 مليون جنية ( )
من 150 إلى 200 مليون جنية ( )
من 200 إلى 250 مليون جنية ( )
من 250 إلى 300 مليون جنية ( )
من 300 إلى 350 مليون جنية ( )
من 350 إلى 400 مليون جنية ( )
أكثر من 400 مليون جنيه ( )

2- **هل ستقوم بتحديد مسعر الفائدة على القرض بمعدل يعادل :**

10% (سعر الاقتراض المعلن من قبل البنك المركزي) ( )
أكبر من 10% إلى 12% ( )
أكبر من 12% إلى 14% ( )
أكبر من 14% إلى 16% ( )
أكبر من 16% إلى 18% ( )
أكبر من 18% إلى 20% ( )
أكبر من 20% ( )

3- **هل ستقوم بطلب ضمانات كنسبة من مبلغ القرض تبلغ**

أقل من 100% ( )
%110 ( )
%120 ( )
%130 ( )
%140 ( )
أكثر من 140% ( )

4- فى تقديرك ما فترة الاستحقاق التى يمكن أن تمنحها لقرض الشركة؟

3 سنوات	( )
5 سنوات	( )
8 سنوات	( )
10 سنوات	( )
أكثر من 10 سنوات	( )